



الرئيس: السيد هولكيري (فنلندا)

استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

الموئل

جدول الأنصبة لقسمته نفقات الأمم المتحدة

مذكرة من الأمين العام (A/S-25/3 و Add.1)

(A/S-25/4/Add.1)

أعمال ومبادرات إضافية للتغلب على العقبات أمام تنفيذ

جدول أعمال الموئل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): في رسالة واردة

الإعلان المتعلق بالمدن وغيرها من المستوطنات البشرية في

الألفية الجديدة

في الوثيقة A/S-25/4/Add.1، يبلغنا الأمين العام بأنه منذ إصدار رسالته الواردة في الوثيقة A/S-25/4، سددت فانواتو وهاتيبي المبالغ اللازمة لخفض متأخراتهما إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

إلى سعادة السيد تونسي كاندييرو، رئيس وفد

ملاوي.

هل لي أن اعتبر أن الجمعية العامة قد

السيد كاندييرو (ملاوي) (تكلم بالانكليزية): إنه

لمن دواعي الشرف العظيم لي أن أترأس وفد ملاوي في هذه

الدورة الاستثنائية الهامة وأن تتاح لي الفرصة لمخاطبة هذه

المجموعة المرموقة من الممثلين. أرجو أن تسمحوا لي، سيدي

الرئيس، بأن أنقل إليكم من رئيس جمهورية ملاوي، فخامة

السيد باكيلى مولوزي، أطيب التمنيات بالنجاح. ويسرني

أحيطت علما كما ينبغي بالمعلومات الواردة في تلك الوثيقة؟

تقرر ذلك.

البنود ٨ و ٩ و ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

خامسا، قمنا بصياغة سياسة للامركزية وبسن قانون جديد للحكم المحلي، وهما لنقل سلطات الحكم والتنمية المحلية واسعة النطاق إلى مجالس الحكم المحلي المنتخبة، والتي نسميها جمعيات. وتتطلب السياسة أيضا أساليب مشاركة جيدة التنسيق تنظم فيها الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني أنفسهم لتستكشف حولا جذرية شعبية لتخفيف حدة الفقر والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.

سادسا، قمنا بتنقيح قانون الميراث الذي يحمي الأرامل من أقارب الأزواج المتوفين الساعين إلى الاستيلاء على الممتلكات.

سابعاً، قمنا بتنفيذ جدول الأعمال المحلي ٢١ في مدينتينا الرئيسيتين بلانتييري، المركز التجاري، وليلونغوي، المدينة العاصمة، على أساس نهج الأرزاق المستدامة. ويسعدني أن عمدي كلتا المدينتين من بين أعضاء وفدي.

ثامنا، قمنا بإطلاق برنامجنا لتنمية الأعمال وتوفير العمالة، والذي يستهدف ضمان التعرف على الفقراء البائسين، خاصة النساء في المناطق الريفية والحضرية، ومساعدتهم في تكوين قدرات وهياكل ووسائل ودخول ملائمة للوفاء باحتياجاتهم الأساسية.

تاسعا، قمنا بسن قانون للخصخصة يستهدف الكفاءة وتعزيز المنافسة وخفض الاحتكارات وتشجيع وتوسيع الملكية الملاوية للأعمال.

وعاشرا، شرعنا في برنامج لتخفيف حدة الفقر، وهو المحور لسياسة ملاوي الإنمائية، ومن أهدافه رفع إنتاجية الفقراء وزيادة الدخل وفرص العمالة لكل الفئات المستضعفة.

وبالرغم من تلك المنجزات والمبادرات لا تزال ملاوي تواجه تحديات خطيرة رئيسية. إذ أن أكثر من ٦٠ في المائة من سكاننا يعيشون دون خط الفقر.

أيما سرور أن أهنئكم، باسم وفدي وحكومة جمهورية ملاوي، على انتخابكم لإدارة مداولاتنا. واسمحوا لي أيضا أن أشيد بالأمانة العامة على الترتيبات الممتازة التي قامت بها لتنظيم هذه الدورة. ولا يساورني أنا ووفدي أي شك في أننا سنحقق نتائج مثمرة ومعقولة بهذه الترتيبات الممتازة وتحت قيادتكم القديرة.

لقد مرت خمس سنوات منذ اعتماد إعلان جدول أعمال الموئل. ونحن هنا في نيويورك في دورة استثنائية تقدم فرصا لاستعراض إنجازاتنا وتحدياتنا. وكذلك لدينا فرصة للتوصل إلى توافق في الآراء حول استراتيجيات استثمارية لتحقيق أهدافنا في تنمية المأوى والمستوطنات البشرية.

وبالنسبة لملاوي فقد أتاحت الدورة لنا الفرصة للتعلم من تجارب البلدان الأخرى ولتقييم إنجازاتنا وإخفاقاتنا وموقوفاتنا في تنفيذ خطة عملنا الوطنية وجدول أعمال الموئل منذ أن التقينا آخر مرة.

ومنذ مؤتمر اسطنبول، قامت ملاوي بأنشطة ومبادرات عديدة لتحسين المستوطنات البشرية ومن بينها، أولا، دمج وزارة الأراضي والتممين مع وزارة التخطيط الإسكاني والإنشائي والمساحة ومع إدارة المباني في عام ١٩٩٧. ولقد عزز ذلك الدمج فرصنا في ضمان الكفاءة وتنفيذ برامجنا في مجال تنمية المستوطنات البشرية بفعالية.

ثانيا، قمنا برسم سياسة إسكان وطنية استفادت كثيرا جدا من جدول أعمال الموئل.

ثالثا، قمنا بصياغة سياسة وطنية للأراضي تستهدف تبني نظام حيازة للأراضي أكثر كفاءة اقتصادية واستدامة بيئية ومساواة اجتماعية.

رابعا، قمنا بصياغة سياسة وطنية للبيئة وسن قانون للإدارة البيئية، وهما يوجهان استعراض السياسات القطاعية بغية جعلها متسقة مع مبادئ الإدارة البيئية المستدامة.

إن القارة الأفريقية تشعر بقلق خاص بشأن التدهور الخطير في شروط التجارة وظروف المعيشة الناجمة عن الحالة الاقتصادية الحرجة والآثار السلبية للعوامل التي تعمل في تضافر والتي ثبت أن من الصعب التغلب عليها بما فيها الانفجار السكاني، والتحضر المتسارع والمتصاعد والصراعات المسلحة.

والأزمة التي ترتبت على هذه العملية لم ينج منها بلدي، حيث يتطلع أبناء الشعب اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى العيش في مستوطنات آمنة، منصفة مستدامة مواتية لأدائهم المتكامل في تحرك نحو المشاركة في الاقتصاد الحضري. ووفقا لذلك، بذلت السلطات الغينية كل الجهود الممكنة لضمان وجود ممثلين لبلدنا في كل الاجتماعات الكبرى التي كانت جزءا من المرحلة التحضيرية لهذه الدورة الحالية. واللجنة الاستشارية للموئل الثاني، التي أنشأتها حكومة بلدي في سياق متابعة تنفيذ جدول أعمال الموئل، نظمت مشاورات واسعة بين العناصر الفاعلة المعنية بتحسين واستحداث المستوطنات البشرية. وأعد تقرير تقييم وطني لهذا الغرض تمت المصادقة عليه خلال حلقة العمل.

ومن بين النتائج التي حصل عليها، يمكن للمرء أن يلاحظ ما يلي: الجهود المبذولة لتوفير المسكن الآمن في أعقاب نشر قانون الأراضي في ١٩٩٢؛ ضمان الحق المتساوي في الحصول على الأراضي؛ وشراكة دينامية بين القطاعين الخاص والعام، والمنظمات غير الحكومية والطوائف أدت إلى تنفيذ مشاريع إنمائية كبرى؛ والحصول على الخدمات الأساسية في المناطق الحضرية وفي المناطق الريفية أيضا؛ وتصميم اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية؛ والتكامل الاجتماعي وتقديم المساعدة إلى الجماعات المحرومة، وبخاصة النساء.

وهذا الفقر المدقع والمستمر تصاحبه ظروف اقتصادية غير مواتية داخل بلدنا وخارجه، وأيضا عدم توفر قدرات في الموارد البشرية والتقنية والمالية. ويفاقم الحالة نقص في الدعم الدولي. وما لم تترجم، وإلى أن تترجم الإعلانات الدولية إلى دعم دولي حقيقي، ستظل معظم خططنا أحلاما.

ومع ذلك، فإن التزام ملاوي بجدول أعمال الموئل وتنفيذه هو التزام تام وثابت. وملاوي ستؤيد إعلان هذه الدورة الخاصة ونتائجها الأخرى، لأننا نعتقد أن جدول أعمال الموئل ونتائج هذه الدورة يوفران رؤية صحيحة لتحسين المستوطنات البشرية ونوعية معيشة مواطنينا. ونحن مستعدون للعمل مع كل الشراء، الراغبين في ذلك، في كفاحنا المشترك لتحويل هذه الرؤية إلى حقيقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بليز أويو فورومو، وزير تخطيط المدن والإسكان في غينيا.

السيد فورومو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): السيد الرئيس، أود أن أنقل إليكم تهاني وفد بلدي الخاصة بمناسبة انتخابكم الرائع رئيسا للدورة الراهنة. وأود أيضا أن أعرب عن التهاني لسائر أعضاء المكتب، الذين سيتحدد شكل مستقبل قطاع الإسكان تحت قيادتهم. وأنا مقتنع بأن هذه الدورة الاستثنائية ستسفر، في ظل قيادتكم البعيدة النظر، عن نتائج تمثل استجابة للأمال التي تراود جماهيرنا.

إن صاحب الفخامة الجنرال لانسانا كونتي، رئيس جمهورية غينيا، وحكومته يعتقدان أن هذا الاجتماع فرصة ينبغي الاستفادة منها لتوسيع التقدم الذي أحرز ولتصحيح أوجه الضعف التي وجدت في تنفيذ جدول أعمال الموئل. ولذلك، فإن هذا الاجتماع يمثل الأمال المشروعة لكل البشرية المتطلعة إلى التنمية المستدامة في إطار معيشتها.

إن الأمم المتحدة بذلت جهوداً لإيجاد حلول عادلة دائمة لمختلفة مشاكل المئول. ومع ذلك، لا تزال شعوب البلدان غير الصناعية تنزلق إلى الفقر، والبيؤس والأوضاع المخفوفة بالخطر. ولا بد لهذه الدورة الاستثنائية أن تضع في اعتبارها التغييرات الكبيرة في الألفية الثالثة حتى تجعل المجتمع الدولي أكثر إدراكاً، حتى يمكن الاعتراف بأن تنمية المئول تحول ضروري لكل المساعي الرامية إلى الانتعاش الاقتصادي.

ومن المهم تحديد أن تحدي الألفية الثالثة ينبغي أن يكون إعادة نشر البيانات الاقتصادية، والمالية، والتقنية والبشرية حتى يمكن حل مشاكل المئول بطريقة دائمة بفضل الشراكة الدينامية الفعالة ومساعدة المجتمع المالي الدولي.

إن مهمتنا، مهمة دول أسرة الأمم المتحدة، هي اعتماد قرارات محددة والالتزام السياسي الثابت بتنفيذها. ومن ناحيتنا، بوسعي أن أؤكد التزام بلدي باحترام وتنفيذ كل التوصيات المعتمدة في هذه الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة.

أود أن اختتم كلمتي بأن أطلب إلى الجمعية أن تشترك في التهاني الحارة التي تود الحكومة الغينية الإعراب عنها لكل الشخصيات البارزة الحاضرة هنا لاشتراكها في نجاح هذا الاجتماع.

أخيراً، أود أن أعرب عن الامتنان الخالص والشكر الكبير من جمهورية غينيا للجنة التحضيرية لهذه الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين لحسن الضيافة الذي قدم لوفدها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة إلى معالي السيد اندريه تسالا ميسي، وزير الدولة لتخطيط المدن والإسكان في الكاميرون، والمسؤول عن الأراضي والتسجيل والمساحة.

إن الجهود الرئيسية التي تبذلها الحكومة الغينية توجه حالياً نحو الأعمال التي تفضل تنفيذ سياسات تكفل تنمية قطاع المئول في غينيا بمساعدة المجتمع الدولي.

ووضع هذه السياسات موقع التنفيذ العملي سيمكن الحكومة الغينية من توجيه جهودها الإنمائية نحو نُهَج تتسم بالشراكة تمكن، في جملة أمور، من إجراء التغييرات التالية: النهوض بمشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في تنمية قطاع المئول؛ ومتابعة الجهود التي تُبذل في سياق تقديم المساعدة إلى المجموعات المعرضة للخطر وللمرأة؛ وتسهيل الحصول على الأراضي وضممان مواصلة تملك الأراضي بشكل آمن؛ وتعزيز الشراكة بين القطاعات العامة والخاصة والطائفية لتنميتها؛ وتعزيز اللامركزية؛ وتعزيز السلطات المحلية والتعاون الدولي.

هذه ليست سوى أنشطة قليلة من الأنشطة ذات الأولوية التي يجري القيام بها فعلاً، ونحن نعتزم جعل هذه الأنشطة أكثر دينامية في السنوات القادمة من أجل التعامل مع الأزمات الحضرية والمصاعب الرئيسية التي تواجه المجتمعات الحضرية، وهذه مشكلة خطيرة جداً في بلداننا. ويضاف إلى هذه الأنشطة ذات الأولوية، الأعمال الطارئة، مثل إعادة بناء المناطق المتضررة في أعقاب العدوان على بلدنا على طول حدوده الجنوبية مع ليريا وسيراليون طوال الأشهر العشرة الماضية.

والحكومة الغينية مصرة أكثر من أي وقت مضى على تجاوز النتائج التي تحققت فعلاً من أجل الاستجابة إلى التطلعات المتزايدة دوماً لشعبنا. وفي هذا المنظور، ومن منظور مؤتمر المئول الثاني، تلتزم حكومة بلدي التزاماً ثابتاً بالنهوض بكل أشكال ومستويات الشراكة اللازمة لتعبئة الموارد والاستثمار الأساسيين.

إن اعتماد إعلان الألفية للمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في نهاية الدورة الاستثنائية سيرسل إشارة قوية تحمل جميع الحكومات على تنفيذ جدول أعمال الموئل بفعالية على الأصعدة المحلية والإقليمية والوطنية. ولهذا السبب فإن الكاميرون - بينما تتضامن مع الموقف الأفريقي المتخذ أثناء المؤتمر الوزاري الإقليمي المنعقد في أديس أبابا - تأمل أن تسود روح اسطنبول خلال النظر في مشروع الإعلان الذي سنعتمده. وينبغي أن يتضمن هذا الإعلان ما يلي: الإسهام الفعال للبلدان المتقدمة بنسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لديها للمساعدة الإنمائية وتعزيز دعم المجتمع الدولي لجهود محاربة الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وكذلك ينبغي أن يشمل إنشاء محفل حكومي دولي لمناقشة المبادئ التوجيهية لميثاق حكم ذاتي محلي يوفر إطارا دوليا لتوجيه الإصلاحات التشريعية الوطنية الرامية إلى وضع سياسة فعالة لتحقيق اللامركزية تأخذ في الاعتبار الخواص المعينة لكل دولة. كما ينبغي أن يشجع الإعلان على أخلاقيات التضامن الدولي للتعامل مع ديون البلدان الفقيرة. ولقد دعا إلى هذا المنهج فخامة السيد بول بيا، رئيس جمهورية الكاميرون، في بيانه لمؤتمر قمة الألفية في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، هنا في نيويورك.

ولكي نحقق الأهداف المحددة في جدول أعمال الموئل - "المسكن اللائق للجميع" و "التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم متحضر" - فإنه سيكون من المستصوب جدا إذا تم إدماج إنتاج المساكن الشعبية وإصلاح الأحياء العشوائية وتوفير الخدمات الاجتماعية في مبادرة دولية لمحاربة الفقر.

ختاما لكلمتي، أتمنى لعملنا كل نجاح. إنني مقتنع بأنه سيؤدي إلى اعتماد تدابير ومبادرات محددة للتغلب على العقبات التي تمت مواجهتها في تنفيذ جدول أعمال الموئل منذ مؤتمر اسطنبول.

السيد تسالا ميسي (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية):
إنه لشرف عظيم وامتيزاز لي أن أحاطب هذه الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة باسم رئيس الدولة، فخامة السيد بول بيا، وحكومة جمهورية الكاميرون.

اسمحوا لي أن أطلب منكم، سيدي، أن تنقلوا إلى الأمين العام امتنان رئيس جمهورية الكاميرون للعمل والجهود المبذولة للتعامل مع العواقب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتحضر السريع، وكذلك لتحسين الأحوال المعيشية في كل أنحاء العالم. واسمحوا لي أن أقدم إليكم، وكذلك إلى المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، قمتة وفد الكاميرون على التنظيم الممتاز والإدارة المثالية لعملنا وجودة الوثائق التي تم توفيرها.

ويسعد الكاميرون أنها من جهة قدمت إسهاما كبيرا في العملية التحضيرية لمؤتمر الموئل الثاني، ومن الجهة الأخرى أنها شاركت بنشاط خلال كل المراحل التحضيرية للدورة الاستثنائية الحالية للجمعية العامة.

وبالرغم من الركود الاقتصادي، كرس بلدي نفسه لتنفيذ جدول أعمال الموئل من خلال مجموعة من السياسات والبرامج والمشاريع التي تشمل إصلاحات مؤسسية واقتصادية واجتماعية، وكذلك من خلال وضع استراتيجية إنمائية بيئية وإدارية. ويشمل هذا العمل، في جملة أمور: البرنامج الوطني لمحاربة الفقر، وإعلان الاستراتيجية الحضرية، والخطة الوطنية للإدارة والحماية البيئية، وبرنامج الحكم الوطني والصحة الوطنية، وبرنامج الخصوبة والتغذية.

وأود هنا أن أشكر مؤتمر الموئل، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وبنك التنمية الأفريقي، وكذلك جميع الوكالات العاملة في التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، على مساعدتها القيمة في العمل الذي تم إنجازه بالفعل في تنفيذ هذه البرامج.

ولقد اعتمدت حكومتي في عام ١٩٩٦ السياسة الوطنية للمستوطنات البشرية. والمنطق الأساسي لهذه السياسة هو تحويل نمط الاستيطان الريفي المبعثر إلى مستوطنات تجمعية - إيميدوغودو - والغرض الأساسي منها ضمان أفضل استخدام للأرض وتوفير الهياكل الأساسية الاجتماعية على نحو يتسم بفاعلية التكلفة، والأمن والوحدة والمصالحة الوطنيتين. والهدف في المناطق الحضرية هو ضمان تنفيذ التشييد في الأراضي التي تم مسحها فقط وتطوير الأحياء الفقيرة والمناطق العشوائية. ولقد صدر مرسوم وزاري في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ يحدد هذه السياسة.

وأثناء السنوات الخمس الماضية، شيدت الحكومة حوالي ١٧٧ ٠٠٠ وحدة سكنية زهيدة التكاليف من أجل فقراء الريف بدعم مالي وتقني من المجتمع الدولي، بما فيه الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، وبمشاركة المتفعين. وبينما تعترف حكومة بلادي بامتنان بهذا الدعم، أود أن أحيط الجمعية العامة علما بأنه لا يزال اليوم في رواندا حوالي مليونين نسمة - أي ما يقرب من ٣٧٠ ٠٠٠ أسرة - يسكنون في مبان مؤقتة، كثيرا ما لا يستخدم في صنعها إلا ألواح البلاستيك.

وهذا هو الجزء من سكان رواندا الذي لم تدعمه عمليات برنامج المأوى التابعة لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وللمنظمات الأخرى. وتؤكد حكومة بلادي من جديد أنه كان من السابق لأوانه إنهاء أعمال المكتب تدريجيا بينما كان العائدون يفدون من البلدان المجاورة.

وفضلا عن ذلك، فإن برامج الإسكان التي كانت تنفذ استجابت لحالات الطوارئ ونفذت أنشطة تنقذ الأرواح، مثل توفير المأوى والأغذية وغير ذلك؛ ولهذا، يفتقد كثير من مواقع المستوطنات إلى البنيات التحتية

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد لورينت نكوسي، وزير الأراضي وإعادة التوطين البشري والحماية البيئية في رواندا.

السيد نكوسي (رواندا) (تكلم بالانكليزية): باسم الوفد الرواندي أود أن أهنئكم، سيدي، على انتخابكم لرئاسة هذا المؤتمر الهام. وإنه في الحقيقة شرف لي ولأعضاء وفدي أن نخطب هذه الدورة.

لقد اجتمعت الدول قبل خمس سنوات في اسطنبول لتناول موضوعين لهما أهمية عالمية متساوية، وهما المأوى اللائق للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم آخذ في التحضر. وكما تعلمون فقد انعقد مؤتمر اسطنبول عندما كان بلدي خارجا من إبادة جماعية، الأسوأ من نوعها في الألفية المنصرمة. وبينما كان العالم أجمع يشاهد، لم تسفر المذابح الدورية التي وصلت إلى أوجها في الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤ عن مقتل مليون رواندي فحسب بل أيضا عن التدمير الكامل للهياكل الأساسية الاجتماعية - الاقتصادية. ومزقت هذه المأساة بشكل خطير قطاع المأوى والمستوطنات البشرية برمتها. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأشكر المجتمع الدولي على دعمه المستمر لبرامج حكومتي للإصلاح والتعمير.

لقد طالبت خطة العمل التي وضعها مؤتمر اسطنبول من الدول أن تراجع السياسات وأن تنفذ برامج تكفل توفير المسكن اللائق للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم آخذ في التحضر. ولقد أحرز بلدي بعض التقدم في هذا الصدد. اسمحوا لي أن أبرز بعض المنجزات الرئيسية لحكومة الوحدة الوطنية في تنفيذ برنامج عمل المأوى. إن مجالات التركيز الرئيسة هي المأوى والتنمية الاجتماعية والقضاء على الفقر والإدارة البيئية والتنمية الاقتصادية والحكم والتعاون الدولي.

وحكومة الوحدة الوطنية وشعب رواندا يدركان أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا في جو من السلام والاستقرار في بلدنا وفي منطقتنا وفي العالم بصفة عامة. وتؤيد رواندا تأييدا كاملا حل الصراعات بالطرق السلمية وجميع الآليات التي تدعم منع نشوب الصراعات. وفي هذا السياق، فإن حكومة رواندا مقتنعة بأن التنفيذ الناجح لاتفاق السلام في لوساكا يشكل الأساس الوحيد للسلم والأمن المستدامين في منطقة البحيرات الكبرى.

ولا يمكن الاستمرار في تجاهل تهديد السلم والأمن الذي يتسبب فيه تجوال ميليشيا انترهاموي والقوات المسلحة الرواندية السابقة في المنطقة. فلا يمكن أن تكون هناك أية تسوية مستدامة دون إحلال السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة للسيد محمد السراوي، رئيس مجلس الإدارة والمدير العام للهيئة العامة للبيئة في الكويت.

السيد السراوي (الكويت) (تكلم بالعربية): سيدي الرئيس، في البداية، أود أن أتقدم بتهنئتك على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الخاصة للجمعية العامة للأمم المتحدة. ونحن على ثقة من حكمتكم وقدرتكم على إدارة ما تبقى من أعمال هذه الدورة بنجاح. كما أود أن أتقدم بالشكر والتقدير للجهود القيّمة التي بذلت من قبل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للتحضير لعقد هذه الدورة الهامة.

تتميز هذه الدورة بأهمية خاصة، كونها تأتي بعد مرور خمس سنوات على عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية، الذي عُقد في مدينة اسطنبول في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٦. ومما لا شك فيه أن مرور خمس سنوات يعتبر فترة كافية من أجل إجراء تقييم موضوعي ومراجعة شاملة للإنجازات التي تحققت والإخفاقات التي

الأساسية. ولهذا، من المهم جدا توفير البنيات التحتية الأساسية في المنطقة بغية كفاءة استدامتها.

وفيما يتعلق بتأمين امتلاك الأرض، فإن بلادي بصدد استعراض سياسة وقانون الأراضي فيها من أجل ضمان العدالة في ملكية الأرض وإدارتها.

وفي مجالي التنمية الاجتماعية واستتصال شأفة الفقر، تتضمن التطورات الرئيسية تدعيم جميع قطاعات الخدمات الاجتماعية.

وبالنسبة للتنمية الاقتصادية، فإن مما حث حكومة بلادنا على الاضطلاع بإصلاحات رئيسية في السياسة الاقتصادية أن ٦٠ في المائة من سكان رواندا يعيشون دون خط الفقر.

وإذ نتقل إلى إدارة البيئة، ندرك أن البيئة في واقع الأمر قضية جوهرية تتخلل جميع قطاعات برامج المستوطنات البشرية.

وقد أحرز تقدم كبير في مجال الحكم، بما في ذلك الاستعراضات الدستورية التي تستهدف إنشاء نظم غير مركزية للحكم وسياسات تعمل على زيادة مشاركة المواطنين والشراكات بين القطاعين العام والخاص في أداء الخدمات.

وفي العام الماضي، فإن انتخابات الخلايا والقطاعات على الصعيد المحلي أسفرت عن تشكيل لجان زادت من مشاركة الأفراد في عملية صنع القرار. وستجري الانتخابات الوطنية بعد فترة الانتقال في عام ٢٠٠٣.

وفيما يتعلق بالتعاون الدولي، فإنه مما يثلج صدر بلادي التعاون الوثيق القائم مع مختلف الدول الممثلة هنا ومع جميع شركائنا في التنمية.

وضعت الهيئة استراتيجياتها الوطنية للتعامل مع العديد من القضايا البيئية التي من أهمها الاشتراك في دراسات الجهود البيئية لتشديد المستوطنات البشرية بما يتلاءم مع طبيعة الأراضي، وفي مواقع ملائمة لتوفير الحياة الآمنة للأجيال القادمة.

وقد أوكلت الهيئة العامة مهام عديدة من بينها التعامل مع المشاكل البيئية الخطيرة التي خلفها الغزو العراقي الغاشم لدولة الكويت في شهر آب/أغسطس من عام ١٩٩٠، حيث ارتكبت القوات العراقية الغازية جرائم بحق البيئة البحرية عندما قامت، وبشكل متعمد، بتسريب النفط وبكميات ضخمة في مياه الخليج، وجرائم أخرى بحق البيئة تمثلت بحرق أكثر من مائة بئر نفطي وما نجم عن ذلك من سحب دخانية وتكوين بحيرات نفطية تجاوز عددها ٣٢٠ بحيرة واستغرق شطفها مدة طويلة، وما زال هذا التلوث يشكل هاجسا على البيئة الكويتية.

ولا يفوتني هنا أن أسجل تقدير وشكر الكويت للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة للمساعدات الفنية والعينية التي قدمتها للكويت لرصد آثار هذه المشاكل. وتأمل الكويت، وبعد مرور أكثر من عشر سنوات، أن تحظى المطالبات البيئية الكويتية التي تنظر فيها لجنة التعويضات حاليا بالتعويض الملائم الذي يتناسب مع حجم الدمار الذي لحق بالبيئة.

من التحديات الرئيسية التي نواجهها لتحقيق أهداف مؤتمر اسطنبول، حدوث تدهور لحالة الكثير من المستوطنات البشرية. ولعل الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة هو أبرز مثال على هذا التدهور، حيث تقوم السلطات الإسرائيلية المحتلة، وفي خرق واضح لقرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات والأعراف الدولية، وعلى وجه الخصوص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ببناء مستوطنات جديدة، وتوسيع

حدثت وأدت إلى عرقلة تحقيق أهداف المجتمع الدولي في إيجاد بيئة معيشية ملائمة لسكان الأرض.

وفي هذا السياق، أود أن أشير بإيجاز إلى الجهود التي تبذلها حكومة دولة الكويت، والتي تنسجم وتتماشى مع ما دعا إليه مؤتمر اسطنبول.

أولا، في مجال الإسكان، كفل الدستور الكويتي في عدد من مواده، حق كل مواطن في مأوى لائق ورعاية صحية وتعليمية. والتزاما بتنفيذ هذه الحقوق تقوم دولة الكويت منذ استقلالها بتوفير السكن للمواطنين وفق مخطط هيكلية ومنهجي مدروس يراعى فيه السكن الملائم وتوفير جميع المرافق الصحية والتعليمية والهياكل الأساسية العامة، مثل الكهرباء والماء، ومعالجة مياه الصرف الصحي وغيرها من الخدمات الضرورية التي تساعد على خلق ظروف ملائمة لتحقيق بيئة معيشية مناسبة. وقد بلغ عدد الوحدات السكنية التي وفرتها الدولة لمواطنيها حتى الآن ما يقارب ٦٢ ٠٠٠ وحدة سكنية. وما زالت المشاريع الحكومية ومشاريع أخرى يشترك فيها القطاع الخاص مستمرة في إنشاء مزيد من هذه الوحدات السكنية بما يلي احتياجات المواطنين.

وعلى صعيد آخر تقوم الدولة، بتقديم الكثير من الخدمات التي لا مجال لحصرها هنا، ولعل أبرزها نظام التأمينات الاجتماعية، الذي يكفل للمواطن، بعد تقاعده عن العمل، حياة كريمة تساعده على تلبية ومواجهة متطلباته المعيشية.

ثانيا، في مجال البيئة، تولي دولة الكويت البيئة اهتماما كبيرا في جهودها وفي سياساتها الإنمائية. وقد تجلّى هذا الاهتمام في إنشاء المجلس الأعلى للبيئة في عام ١٩٩٦، الذي يرأسه معالي النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية، الشيخ صباح الأحمد الصباح، لوضع السياسات والخطط العامة التي يقوم جهاز الهيئة العامة بتنفيذها. وقد

هذه المدن أن تدعم النمو الاقتصادي وتجتذب الاستثمارات الأجنبية. وفي هذا السياق تصبح المشاكل المرتبطة بحماية البيئة وتقليص الفوارق فيما بين المدن ذات إلحاح وأهمية خاصة.

وإذا كانت المناهج والبرامج التي تم وضعها في اسطنبول تشكل مرتكزات قوية للسياسات الوطنية في مجال المنشآت البشرية، فإننا محتاجون اليوم إلى تجديد تفكيرنا حول مشاكل التحضر ومحاربة الفقر.

وفي هذا الإطار تؤكد حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية التزامها بتنفيذ برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وتأمل في أن تكون الدورة الحالية نقطة انطلاق لتعهد جماعي بتطوير النمو الحضري المتوازن، آخذة في الحسبان ما تقتضيه مكافحة الفقر ودمج الفئات الأكثر احتياجاً وحماية البيئة.

ولقد شهدت موريتانيا في العقود الأخيرة، بفعل الجفاف المتكرر، تحضراً مكثفاً وسريعاً أدى إلى ضغط متزايد على التجهيزات الجماعية وعلى البيئة، مما نجم عنه انتشار مناطق فسيحة من المساكن الهشة. ولواجهة هذه التحديات عمدت الحكومة الموريتانية إلى إنجاز حملة من البرامج استهدفت تحسين البنية التحتية وتعزيز استفادة الفقراء من الخدمات الاجتماعية وتدعيم اللامركزية. وقد مكنت هذه السياسة من تراجع ملحوظ في نسبة الفقر، كما شهدت جميع مؤشرات التنمية المستدامة تحسناً مستمراً.

وعلى صعيد آخر تعتبر التنمية الحضرية أهم محاور استراتيجية مكافحة الفقر حتى عام ٢٠١٥، التي أقرتها الحكومة الموريتانية معتمدة في تحضيرها نهجاً متكاملًا ساهم فيه إلى جانب الإدارة المنتخبون المحليون والمنظمات غير الحكومية وهيئات التمويل.

المستوطنات القائمة، وهدم منازل الفلسطينيين، ومصادرة أراضيهم، وإغلاق المناطق، مما أدى إلى خلق ظروف اقتصادية واجتماعية صعبة ساهمت في تدهور حالتهم وظروفهم المعيشية.

لذلك، نطالب المجتمع الدولي بممارسة كافة الضغوط على الحكومة الإسرائيلية لإجبارها على الانصياع لقرارات الأمم المتحدة والانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة، والالتزام كذلك بتنفيذ الاتفاقات الثنائية التي وقعتها مع السلطة الفلسطينية في إطار العملية السلمية.

وفي الختام، أود التأكيد بأن دولة الكويت ستواصل جهودها ومساعدتها من أجل الالتزام بتنفيذ جدول أعمال الموئل الثاني، ونأمل في أن يكرس المجتمع الدولي والمؤسسات المالية الدولية في الألفية الجديدة جهودهما للتغلب على الكثير من المشاكل التي تعيق تنفيذ جدول أعمال الموئل الثاني، كالفقر وندرة المياه الصالحة للشرب وتدهور الرعاية الصحية والأراضي القابلة للتنمية التي تعاني منها بشكل خاص المستوطنات البشرية في الدول النامية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد عبد السلام ولد محمد صالح، مفوض حقوق الإنسان والقضاء على الفقر والتكامل الاجتماعي في موريتانيا.

السيد صالح (موريتانيا) (تكلم بالعربية): إن الفرصة المتاحة لنا اليوم لمناقشة ما تم إنجازه منذ مؤتمر اسطنبول من تقدم في سبيل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للإسكان تشكل مناسبة هامة. فالتحكم في النمو الحضري وتوفير السكن، خاصة للفئات الفقيرة، يمثلان أهم المشاكل التي تواجهها الدول النامية.

وقد أضيفت إلى التحديات التقليدية الناجمة عن نقص التجهيزات وفوضوية التحضر تحديات جديدة ناتجة عن العولمة ومقتضيات تطوير مدن تنافسية، بحيث تستطيع

بداية جديدة للعمل الدولي التضامني من أجل تنمية المدن وتحقيق هدف السكن اللائق لكل مواطن على كرتنا الأرضية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد بيدرو باديليا تونوس، رئيس وفد الجمهورية الدومينيكية.

السيد باديليا تونوس (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالاسبانية): تعلق الجمهورية الدومينيكية أهمية كبيرة على هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، ولاعتماد تدابير إضافية تهدف إلى التغلب على العقبات في تنفيذ برنامج العمل. ويمثل إدراج موضوع الإسكان والمستوطنات البشرية في برنامج عمل التنمية الوطنية تحديا كبيرا لبلدي لما له من تأثير على مستوى الحياة والفقير.

وكما يؤكد تقرير المدير التنفيذي لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فإن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي من أكثر المناطق حضرية في العالم النامي. وقد تغيرت طبيعة السكان بين ١٩٥٠ و ١٩٩٠ من غالبية ريفية إلى غالبية حضرية، وأدى هذا إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية هائلة جعلت ممارسة الديمقراطية والحكم السليم أكثر صعوبة. وتشمل هذه المشاكل الافتقار إلى السكن، والتعليم، والعناية الصحية، والمواصلات، والأمان والخدمات الأساسية، مثل توفير ماء الشرب والطاقة. وأوجه القصور هذه تصبح مأساوية في فترات الكوارث الطبيعية أو عندما يكون لحوادث خارجية أثر سلبي على الاقتصاد الضعيف للدول النامية. وهذه هي الحالة بالنسبة للدين الخارجي، وارتفاع أسعار النفط والهجرة الضخمة لآلاف من السكان

وفي هذا الإطار، تم وضع برنامج طموح للتنمية الحضرية على مدى السنوات العشر القادمة يعتمد على منهج مندمج ويرمي إلى تحقيق أربعة أهداف أساسية: إعادة التوازن للبنية الحضرية في البلد وتقليص الفوارق فيما بين الولايات بتزويد المدن تدريجيا بالبنية التحتية الخاضعة للمعايير المعتمدة؛ القضاء على مناطق السكن الهشة ودمج الأحياء الفقيرة عن طريق تنشيط الاستثمارات في مجالات البنية التحتية ودعم الإسكان وترقية القروض الخفيفة؛ تحسين الوسط الحضري عبر إقامة مخططات على مستوى كل مدينة، للتنظيف وتسيير الوسط البيئي؛ وأخيرا، ستعتمد التنمية الحضرية ممارسات جديدة للإئتماء المحلي تقوم على آليات للتسيير الحضري اللامركزي بحيث تتحكم فيه المجموعات المحلية بما يضمن إشراك السكان في كافة مراحل اتخاذ القرار.

وستكمل هذه المحاور ببرامج خاصة للتكوين المهني ولتطوير المقاولات الصغيرة، وستستهدف هذه البرامج أساسا النساء والشباب العاطلين عن العمل.

ينبع النهج المتكامل الذي تنتهجه الحكومة الموريتانية من الإرادة الصارمة لرئيس الجمهورية من أجل القضاء على مناطق السكن الهشة وتوفير فرص متساوية للتنمية البشرية أمام جميع الموريتانيين.

وستعتمد السياسة الموريتانية في مجال توفير السكن للفقراء على نتائج التجربة الرائدة التي تم تنفيذها في الأحياء الفقيرة بنواكشوط على مدى السنتين الأخيرتين. وتقوم هذه التجربة على الترقية المنتظمة للبناء بالجهود الذاتية التضامني وتطوير التكوين والقروض الصغيرة. إن النتائج الواعدة التي تمخضت عن هذه التجربة تبعث على الأمل في القضاء في الأجل القريب على المساكن الهشة في جميع مدن البلد.

سمحوا لي في الختام أن أعبر باسم الحكومة الموريتانية عن تمنياتي بأن تكون الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرون

وعلى هذا أن يساعد، ويكبح ويحد بشكل فعلي من حدة وعواقب المشاكل إن لم يقض عليها وذلك وفقا للحقوق الفردية والاجتماعية للدومينيكيين كما أكد ذلك دستور الجمهورية.

ولكن لتحقيق هذه الأهداف فإن الجهود العامة والخاصة على المستوى الوطني لا تكفي؛ وإذ أن ذلك يتطلب تعاوننا دوليا. لهذا تعلق الجمهورية الدومينيكية أهمية كبيرة على هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وعلينا أن نحشد الإرادة السياسية اللازمة والكافية لتقييم التدابير التي تم اعتمادها في الموئل الثاني، وتنفيذ تدابير إضافية، مدركين بأن الهدف الرئيسي لهذا اللقاء هو محاولة حل المشاكل التي تركز إلى حد كبير على الفارق بين الغني والفقير والذي يبين بشكل صارخ حالة المعدومين الذين يتطلعون إلى الاستمتاع بالأوضاع المعيشية الملائمة التي يستحقونها بوصفهم بشرا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد دون ماكي، رئيس وفد نيوزيلندا.

السيد ماكي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): أعلن رئيس الوزراء في قمة الألفية في السنة الماضية التزام نيوزيلندا بطائفة متنوعة من المبادئ والعديد من أهداف التنمية في السنوات القادمة، يتعلق بلقائنا اليوم. وهذه تشمل إعادة تأكيد مبادئ التنمية المستدامة. وإزالة الفقر، وأهداف تحكمها فترة زمنية محددة، بشأن حرية الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما فيها الصحة، والتعليم وماء الشرب المأمون. وألزم إعلان الألفية أعضاء الأمم المتحدة بالبحث عن سبل تحسين كبير في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول ٢٠٢٠. إن التزام زعمائنا بهذه الأهداف، بالإضافة إلى ضرورة مواجهة آثار الزيادة السريعة في السكان، يجعل من هذا اللقاء لحظة مناسبة لاستعراض تنفيذ برنامج عمل الموئل.

المعدمين الذين يتزحون من مناطق أخرى باحثين عن مستقبل أفضل مما لديهم في بلادهم.

ولم ينجو بلدي من هذه الظاهرة. ويتركز جزء كبير من السكان في المدن والمراكز الحضرية، وبذلك تخلق للعديد منهم ما يسمى "بأحزمة الفقر" والأحياء المهمشة التي تحتاج إلى تدابير وجهود من السلطات، وغالبا ما تفوق عن قدراتهم على توفيرها، وحيث تزداد شدة الفقر في كل يوم.

وللفقر جذور عميقة في كل مكان من العالم النامي كما هو الحال في بلدي. ويعاني مئات الألوف من البشر من الفقر المدقع. والفقر واسع الانتشار في المناطق الريفية، غير أن التهميش والفقر المدقع قد بدءا بالظهور أيضا في المدن الرئيسية، حيث الافتقار إلى التعليم، والغذاء، والعناية الصحية والسكن. وهي البنية الأساسية الرئيسية من أحل البقاء. ولا يوجد أمان في بعض القطاعات، وتعيش المجموعات الشعبية في خوف، يرتعشون لعلمهم بضعف آليات الأمان المدني وحيث يزداد انتهاك القانون والإجرام. وهناك المئات من العاطلين عن العمل، ومئات الألوف من الأطفال من أسر متواضعة لا تتوفر لهم المدارس، أو الكتب أو الغذاء، وهناك مئات النساء مهمشة بشكل كامل.

وليس هناك من مثال على الهوة السحيقة بين الكلام الذي يدافع بشكل مضلل عن التجديد في عهد العولمة هذا، والواقع الذي يعيش فيه العالم النامي، الذي يواجه دينا اجتماعيا كبيرا. وتعتقد الجمهورية الدومينيكية أن تسديد هذا الدين الاجتماعي ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لأية حكومة جادة ومسؤولة - لا تستطيع أية حكومة قبول الظلم والفقر المدقع.

ولهذا فإننا منخرطون في برنامج اجتماعي طموح يهدف إلى مكافحة الفقر وتحسين البيئة الحضرية والريفية، مع التركيز الخاص على إسكان الناس ذوي الموارد الضئيلة.

واعتراف نيوزيلندا بأهمية مستوطناتها السكانية أدى بالحكومة إلى أن تستعرض، كجزء من نهجها الإنمائي المستدام الأوسع نطاقا، سياساتها في مختلف المجالات الرئيسية ذات الصلة بالموتل. ويتم استعراض السياسة في مجالات النمو المستدام، والنقل، وقياس التنمية الاجتماعية، والسياسة البيئية، وإدارة الفضلات، وكفاية الطاقة والحكم المحلي. وسيسعى استعراضنا لقانون الحكم المحلي إلى إعطاء الحكومات المحلية هدفا محددًا على نحو أكثر ومزيد من المرونة فيما يتعلق بأنشطتها وإلى جعلها من السهل الوصول إليها وأكثر استجابة لمجتمعها المحلية. والمزيد من اللامركزية وتشجيع المشاركة المدنية المعززة هما في الحقيقة عنصران رئيسيان في سياسة الحكومة الحالية في عدد من المجالات، آخرها توفير الخدمات الصحية. ويفكر مسؤولون حكوميون حاليا أيضا في سبل تكفل تكامل وتنسيق أكبر للجهود في جميع مناحي الحكومة النيوزيلندية، وبين الحكومة، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، لنشر نهج إنمائي مستدام.

وجداول أعمال الموتل هام أيضا لمنطقتنا الأوسع. وفي الوقت الحالي، المجتمعات الريفية في منطقة المحيط الهادئ ليست كبيرة سواء من الناحية العالمية النسبية أو المطلقة. ومع ذلك، فإن هذه الحالة، حيث من المتوقع أن يزيد السكان الحضريون بنسبة تصل إلى ٣,٢ في المائة كل عام خلال السنوات الثلاثين القادمة، قد تتغير بسرعة. وبالفعل، فإن كثيرين من شركائنا الإنمائيين بدأوا يواجهون مشاكل مرتبطة بالتحضر السريع، بما في ذلك نمو السكان وتباين الدخل، وأيضا تزايد المشاكل فيما يتعلق بتوفير التصحاح والمياه النظيفة بشكل كاف. والمسائل المتعلقة باستخدام الأراضي وملكيته لا تزال أيضا تفرض تحديات. ونحن نأمل أن يواصل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموتل) النظر في تحديات تنمية المستوطنات البشرية الفريدة من نوعها التي تواجهها بلدان جزرية كثيرة في المحيط الهادئ،

إن المبادئ الجوهرية للموتل المتمثلة في التنمية المستدامة، والحكم الحضري الصالح والمأوى اللائح للجميع، تعزز سياسة حكومة نيوزيلندا حاليا. وينعم غالب أبناء نيوزيلندا بسكن لائق. نحن شعب من ملاك البيوت إذ أن ٧٠ في المائة من جميع المساكن الجديدة الدائمة في نيوزيلندا كان يملكها قاطونها في ١٩٩٦. ومشاكل السكن غير اللائح أو المكتظ هي أمور نادرة ومن الصعب قياسها. والمستأجرون والملاك محميون بميكل تشريعي قوي ومسؤولون أمامه. وهذا يشكل الحقوق الأساسية للمستأجرين ويضع المعايير للبناء اللائح للوفاء بالمتطلبات الصحية، والصرف الصحي ومتطلبات الأمان.

وتخطيط المستوطنات البشرية، وإدارتها وتنميتها تنص عليها التشريعات القائمة بشكل فعال، مع تحديد الأدوار الواضحة المتفق عليها بشكل متبادل بين مستويات الحكم المركزي، والإقليمي والمحلي. وحكومة نيوزيلندا ملتزمة بتيسير حصول ذوي الدخل المنخفض على إسكان مستدام في متناول أيديهم، وتوفير إسكان ملائم لذوي الحاجات الخاصة، مسهمة بالتالي في رفاه الطوائف والأفراد.

إن نيوزيلندا بلد يعيش ٨٥ في المائة من سكانه في مناطق حضرية وفي مدن. وفي الوقت نفسه، نعتمد اعتمادا كبيرا على اقتصادنا الريفي لتحقيق رفاهنا المستمر. وفي ضوء هذه العلاقة المعقدة المتكافئة بين الغالبية من سكان المدن وعمودنا الفقري الاقتصادي الزراعي، تهتم الحكومة اهتماما خاصا بالحفاظ على الروابط بين مستوطناتنا الحضرية ومستوطناتنا الريفية وبإثراء تلك العلاقة. وفي هذا الخصوص، يسرنا كثيرا أن نؤيد النداء الذي وجهه في هذه الدورة الاستثنائية الأمين العام ليتم تنفيذ جدول أعمال الموتل بطريقة يُعترف فيها باحتياجات المجتمعات الريفية.

المتحدة ممثل هنا على مستوى رفيع، الأمر الذي يدل بوضوح على رغبة زعماء العالم في مواجهة التحديات في مجال المستوطنات البشرية في أنحاء العالم. وحكومة البوسنة والهرسك تدرك أيضا أهمية هذه الدورة الاستثنائية بالنسبة للعالم في مجموعته. ولكني أود، في هذه المناسبة، أن أبرز عدة نقاط هامة بالنسبة لنا.

إن البوسنة والهرسك بلد عليه أن يتعامل مع عدد كبير من المسائل المتصلة بالمستوطنات البشرية. وعلى سبيل المثال، خلال حرب ١٩٩٢-١٩٩٥، اضطر أكثر من مليونين نسمة إلى ترك ديارهم؛ وفي كثير من الأحيان، أخلت مدن وقرى بأكملها بالقوة من كل سكانها تقريبا. ومعظم الوحدات السكنية أحرقت أو دُمّرت تدميرا تاما. وكما يذكر الأعضاء، فإن عددا من المدن في البوسنة والهرسك، بما في ذلك العاصمة، سراييفو، كانت تحت حصار لأكثر من ثلاث سنوات، وتعرضت لقصف مستمر وغير تمييزي مع استهداف المناطق الحضرية والبنية الأساسية. وإلى جانب التدمير المادي، فإن النسيج الاجتماعي البوسني الفريد من نوعه الخاص بمجتمع متعدد الأعراق، متعدد الثقافات متعدد الديانات تأثر أيضا في البوسنة والهرسك.

وبالتالي عندما انتهت الحرب في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، واجهت البوسنة والهرسك مستوطنات بشرية في حالة مأساوية. وبالإضافة إلى هذا، فقد زرع حوالي ثلاثة ملايين لغم، بطريقة عشوائية ودون تخطيط في أنحاء البوسنة والهرسك، لا تزال تفرض تهديدا خطيرا للغاية، وعلى الأخص بالنسبة للأطفال. ومع ذلك، وبفضل المساعدة السخية المقدمة من المجتمع الدولي، الذي نشعر تجاهه بالامتنان الكبير، عاد حوالي مليون لاجئ ومشرد، في الفترة بين ١٩٩٥ و ٢٠٠١، إلى ديارهم التي كانوا يعيشون فيها في فترة ما قبل الحرب. وعلى الرغم من أنه وفقا للمرفق السابع لاتفاق دايتون للسلام من حق كل مشرد أو لاجئ

وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بمواردها الطبيعية المحدودة، ونظمها الإيكولوجية وضعفها أمام الكوارث الطبيعية.

وحتى تظل لجنة المستوطنات البشرية منظمة فعالة ذات أهمية، ولكي يحقق جدول أعمال الموئل أهدافه، يجب أن تركز جهودها تركيزا استراتيجيا. ومسألة تنمية المستوطنات البشرية متسعة أساسا كاتساع تجربة التنمية البشرية نفسها. وليست هناك موضوعات كثيرة مدرجة في جدول أعمال التنمية لا تتصل أساسا بالموئل. ومع ذلك يمكن أن تكون للموئل ميزة شاملة على سائر الوكالات، في مجالات قليلة فقط، وبشكل خاص في مداخلها الاستراتيجية. وحتى يكون الموئل فعالا حقا ومؤيدا ذا مصداقية، يجب أن يركز على مجالات التجربة الأساسية، ويجب أن ينسق مع سائر الوكالات لضمان تنظيم مسائل المستوطنات البشرية في الأنشطة الأخرى. وإنشاء نظام لإدارة مهام الموئل خطوة قيمة بهذا الشأن ونثني على الجهود الرامية إلى الحفاظ على ذلك التركيز الاستراتيجي حتى الآن، ونحث المدير التنفيذي على مواصلة تكثيفها في المستقبل.

وبينما نقترّب من مؤتمر القمة العالمي الذي يعقد العام القادم للتنمية المستدامة، سيولي اهتمام متزايد لكل جوانب التنمية المستدامة، بما فيها التنمية البشرية. وسيكون من المهم للموئل أن يقوم بدور بناء في الإعداد لذلك الحدث، كما سيكون من المهم أن تصب نتائج هذه الدورة الاستثنائية فيه بشكل مباشر.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لسعادة السيد حسين زيفالج، رئيس وفد البوسنة والهرسك.

السيد زيفالج (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): يشرفني باسم البوسنة والهرسك، أن أحاطب الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية الخامسة والعشرين. ويسرني أيضا أن عددا كبيرا من الدول الأعضاء في الأمم

وأهم تدبير اتخذته بلدي يتعلق بالسياسة الوطنية للموئل. وسياسة النيجر الوطنية المتعلقة بالموئل، التي اعتمدت في ١٩٩٨، أي بعد عامين من مؤتمر اسطنبول، وبعد عملية مكثفة ضمت القطاعين العام والخاص، بنيت على الدعائم الاستراتيجية الستة التالية: أولا أحكام عامة؛ ثانيا، تدابير تشريعية وتنظيمية؛ ثالثا تدابير مؤسسية؛ رابعا، تمويل الموئل؛ خامسا تدابير تشغيلية؛ وأخيرا التكنولوجيا.

الدعامة الاستراتيجية الأولى تقضي بوضع خطة وطنية للإسكان، وهذه الخطة واردة في برنامج لبناء ٢٠ ٠٠٠ مسكن في مناطق النيجر، ونحن نسعى حاليا إلى الحصول على التمويل لهذا البرنامج.

فيما يتعلق بالدعامة الثانية، اعتمدت تدابير تشريعية وتنظيمية عديدة، وتنفذ أنشطة في هذا الاتجاه.

فيما يتعلق بالتدابير المؤسسية، الدعامة الاستراتيجية الثالثة، فإنه تجري حاليا إعادة هيكلة المؤسسات المالية، وقد مكّن هذا بالفعل من إقامة مصرف للموئل وفتح حساب لتعبئة الموارد لدعم الموئل.

أما بالنسبة للدعائم الثلاث الأخرى، فإن تنفيذها يعيقه الضعف الحاد في قدرات الدولة، ولذلك، فإن الدعم المالي والتقني من جانب المجتمع الدولي ضروري أكثر من أي وقت مضى. ولهذا يطلب بلدي مساعدة شركائه الإنمائيين لضمان النجاح التام لسياسته المتعلقة بالموئل، وعلى وجه الخصوص المساعدة الخاصة بالاتحاد الإنمائي الدولي، الذي يدعمنا حاليا في مجال تخطيط المستوطنات البشرية وذلك، في جملة أمور، عن طريق مشروع إعادة تأهيل البنيات الأساسية الحضرية.

منذ خمس سنوات، وفي سياق خطة العمل المتوسطة الأجل ١٩٩٦-٢٠٠٠، الواردة في تقرير نيجيريا الوطني عن الموئل الثاني، كُرس جانب الإنتاج وإدارة الأراضي من الخطة

أن يعود إلى دياره الأصلية، فمما يؤسف له أن نحو مليون و ١٣٥ ألف من الناس المشردين واللاجئين لا يزالون ينتظرون ممارسة ذلك الحق.

وإلى جانب المسائل الأمنية، هناك عقبات رئيسية أخرى أمام العودة تتضمن عدم توفر وحدات سكنية، والبنية التحتية المدمرة، وعدم توفر فرص العمل بسبب تدمير المنشآت الصناعية، وعدم توافر المدارس والجامعات وسوء شبكات الاتصالات. وتلك تحديات لا يمكن للبوسنة والهرسك أن تفي بها جميعا بمفردها، لأسباب عديدة. ومع ذلك، نعرب عن التزامنا واستعدادنا الثابتين بأن نتحمل نصيبنا من المسؤولية بالتعاون مع المجتمع الدولي والعمل معه لتحقيق هدفنا المشترك: الحفاظ على الطابع المتعدد الأعراق، المتعدد الثقافات والمتعدد الديانات للمستوطنات البشرية التي زينت من قبل البوسنة والهرسك، وبذلك يساهم في إثراء التراث العالمي، ونحن نلتزم بالعمل مع الدول الأخرى لتحقيق مستقبل مزدهر ومشرق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لسعادة السيد عثمان موتاري، رئيس وفد النيجر.

السيد موتاري (النيجر) (تكلم بالفرنسية): يشرفني

أن أتكلم باسم وفد بلدي، النيجر، في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال الموئل، وأن أبلغ الجمعية بشأن تنفيذه في بلدي خلال السنوات الخمس منذ مؤتمر اسطنبول.

إن التقرير الوطني الذي أعدته النيجر يسرد الوضع الراهن فيما يتعلق بالموئل والمستوطنات البشرية في بلدي. وبدون الدخول في كل التفاصيل الواردة في التقرير، أود أن أبلغ الجمعية عن بعض الأنشطة الرئيسية التي جرى، أو يجري القيام بها.

وفي النيجر، مع أننا ليست لدينا، بالتحديد، مدن من الأكواخ، فإن لدينا مستوطنات غير مخططة تشمل أحياء فقيرة في المناطق القديمة أو القرى التي ضمت إلى المناطق الحضرية. وقد قضت النيجر على المشكلة عن طريق إعادة هيكلة الأحياء الفقيرة - على سبيل المثال حي غامكالي بالعاصمة نيامي، واكتمل وضع دراسة في هذا الصدد. ومشكلة تمويل العمليات في الميدان لم تحل بعد. وسيوجه طلب في هذا الشأن إلى منظمات منظومة الأمم المتحدة.

فيما يتعلق بالمستوطنات الريفية، يجري القيام بمشروع يسمى "برنامج ٢٠٠١ الخاص"، الذي يبادر به السيد تاندجا مامادو، رئيس الجمهورية. وهدف المشروع هو إمداد قرى النيجر بألف مركز صحي، وألف بئر مياه، ومائة خزان مياه كل عام من أجل تحسين ظروف معيشة السكان الريفيين وتمكينهم من زيادة الإنتاجية.

أما عبء المديونية الواقع على أقل البلدان نمواً، مثل النيجر، فإنه يشكل عائقاً كبيراً في تنفيذ جدول أعمال الموئل. وهذه المديونية ينبغي أن تلغى، وينبغي أن يعاد توجيه الموارد المكرسة لها نحو تنفيذ أفضل لجدول أعمال الموئل، وهو عامل أساسي لتخفيف الفقر.

أخيراً، أود أن أناشد من أجل تعزيز مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. فبالإضافة إلى دوره التقليدي، نعتقد أنه ينبغي وضع المركز في مقدمة الكفاح ضد الفقر. وينبغي إعطاؤه الموارد الضرورية حتى يمكنه مساعدة البلدان النامية لتنفيذ جدول أعمال الموئل تنفيذاً فعالاً.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة مونسنيور فرانسيز تشوليكات، رئيس الوفد المراقب للكرسي الرسولي.

المونسنيور تشوليكات (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): منذ خمس سنوات في مثل هذا الشهر،

لتخطيط الأراضي الفضاء لمدن النيجر. وهدف هذا البرنامج الأول هو وضع أداة تخطيط حضري بسيطة واختبارها في بعض مدن النيجر. ومن دواعي سرورنا العميق أن نرى نتائج هذا البرنامج الهام، الذي تمكنا من تنفيذه بفضل المساعدة القيمة من جانب الاتحاد الإنمائي الدولي.

البرنامج الثاني، المتعلق بتعزيز التشريعات والأنظمة التي تحكم التحضر والبناء، يجري القيام به، مثل معظم البرامج في خطتنا للعمل. ومرة أخرى، هذه عملية مستمرة، وقد اعتمدت عدد من النصوص يجري تنفيذها.

كل البرامج التي تقع في إطار الإنتاج وإدارة الأراضي، وفي إطار إنتاج الإسكان المناسب، تحتوي على عناصر متنوعة تربطها بالحملة العالمية لتأمين ملكية العقارات، التي بدأها مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وعلاوة على ذلك، تضع النيجر في اعتبارها مسألة تأمين الملكية عن طريق مشروع واسع لتوزيع حصص أراضي لحوالي ٢٠ ٠٠٠ موظف مدني ويستفيد منها ١٢٠ ألف نسمة.

وفي النيجر، مسألة تمويل الموئل ذات أهمية كبرى، بالنظر إلى الاحتياجات الكبيرة فيما يتعلق بالإسكان - حوالي ٤٠ ٠٠٠ وحدة كل عام - وضعف استجابتنا بسبب مواردنا المحدودة جداً. ولهذا يعتقد وفد بلدي أن من المهم أن ينشأ، في إطار منظومة الأمم المتحدة، صندوق لتمويل جدول أعمال الموئل.

وبالفعل، يجب ألا ننسى أن مؤتمر قمة الألفية قرر أن يبلغ بحلول عام ٢٠٢٠ الهدف المتمثل في تحسين معيشة ما لا يقل عن مائة ألف ساكن من سكان مناطق الأكواخ، وفقاً لمبادرة "مدن بدون أحياء فقيرة". وللقيام بهذا، تتطلب مسألة التمويل اهتماماً خاصاً من المجتمع الدولي.

هذا الإعلان، سيؤكد الممثلون مجددا التزامهم بالاعتراف بأهمية دور العائلة لكونها الوحدة الأساسية للمجتمع، ولإزالة الفقر، وحماية البيئة، واحترام الكرامة الإنسانية وتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

ومع ذلك، لا يمكن لنجاح هذه الدورة الاستثنائية أن يطمس حقيقة وجود العديد من البشر بدون مأوى - لكونهم ضحايا صراع مسلح، أو كارثة طبيعية، أو اختلال اقتصادي. فقد أبعادوا عن بيوتهم، ومصادر رزقهم، وفي العديد من الحالات يعيشون بعيدين عن أسرهم. ويعيش العديد من الناس في فقر مدقع بدون إمكانية الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، مثل الماء النظيف، والمرافق الصحية الآمنة، والتعليم، والعناية الصحية والغذاء الكافي، وهي أشياء ضرورية للحياة ولتحقيق إمكاناتهم الإنسانية.

ينبغي لهذه الدورة الاستثنائية أن تحيي مجددا التزام العالم بوحدة المصالح التي تدرك المنافع التي تنتج عن تحقيق الصالح العام والاهتمام بكرامة كل فرد من الأسرة الإنسانية. لقد كان الطريق طويلا منذ مؤتمر فانكوفر. أما ما يتعلق بالعديد من المسائل، بما في ذلك تنمية المستوطنات البشرية، فهناك الكثير يتعين القيام به. فلنأمل بأن البداية الطيبة والواعدة ستجعل عملنا في هذه الدورة الاستثنائية يفضي إلى نتيجة مثمرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطى الكلمة الآن للسيد أولريخ بوهرنر، نائب رئيس الأمانة العامة لمؤتمر السلطات المحلية والإقليمية لأوروبا في مجلس أوروبا.

السيد بوهرنر (مجلس أوروبا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني بشكل خاص أن أتكلم بالنيابة عن والتر شومبر، الأمين العام لمجلس أوروبا، في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. أغتنم هذه الفرصة لأقدم عرضا موجزا عن

اجتمعت الأمم المتحدة في اسطنبول في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية. واعترف الكرسي الرسولي بأهمية ذلك المؤتمر، وخاصة فيما يتعلق بإقرار حق المسكن الملائم لجميع البشر، وكذلك التفهم الأفضل للعلاقة الوثيقة بين التنمية المستدامة وتنمية المستوطنات البشرية. ويقرنا الاجتماع الحالي من دورة الخمس سنوات لاستعراض مؤتمرات الأمم المتحدة واجتماعات القمة التي كان لها أثر عميق على تفهمنا للتنمية المستدامة، ليس فقط من وجهة نظر عمل هذه المنظمة بل من وجهة نظر المجتمع الدولي أيضا.

ما الذي تعلمناها؟ وما هو التراث الذي سيخلفه هذا الاجتماع وغيره للأمم المتحدة؟

للإجابة على هذه الأسئلة، نعود إلى المبدأ الأول لمؤتمر ريو دي جانيرو المعني بالبيئة والتنمية، وهو المبدأ الذي استرشدنا به في عملنا للعديد من السنين والذي يعلن بإصرار أن الجنس البشري هو جوهر اهتماماتنا من أجل التنمية المستدامة. والحقيقة هي أن المجتمع العالمي في أساسه هو العائلة الإنسانية نفسها.

علينا أن نتذكر بأنه يجب اعتبار البشر، كل امرأة، ورجل وطفل، على قيد الحياة اليوم ومن يولد غدا، هو قوام العائلة - موضوع عملنا. وفي الواقع، أنه لما فيه خير ومصالحة الأسرة عن طريق ترسيخ مفهوم المسكن الملائم للجميع، اجتمعنا لمناقشة تنفيذ برنامج عمل الموئل. ومرة أخرى، إن اهتمامنا يتركز على الأسرة - على الأسر التي تعيش في أكبر المدن وفي أقصى القرى الصغيرة النائية والقرى، وفي كل مكان يسميه البشر بيتا.

ويتطلع الكرسي الرسولي إلى تنفيذ الإعلان الخاص بالمدن وغيرها من المستوطنات البشرية في الألفية الجديدة خلال هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. ومن خلال

أوروبا احترامها. ويعرّف الميثاق ما يمكن تسميته بالشروط الهيكلية للحكم الذاتي كما يلي: وجود مجلس منتخب بالاقتراع المباشر، وجهاز تنفيذي مسؤول أمام تلك المجالس، ومشاركة مباشرة من قبل المواطنين في الشؤون العامة، وطبعا، تطبيق مبدأ مفهوم الفرعية في توزيع السلطات والمسؤوليات بين مختلف طبقات الحكومة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ليلونغ (هايتي)

والمبدأ الأخير تنص عليه المادة ٤-٣ من الميثاق:

”وبوجه عام، يفضل أن تمارس المسؤوليات العامة من قبل السلطات الأقرب إلى المواطن“.

والميزة العظيمة لهذا المبدأ هي أنه يمكن الهيئات المنتخبة على الصعيد المحلي من الاضطلاع بمسؤولياتها على مقربة من الأفراد الذين تخدمهم، فهي تعرف احتياجاتهم تمام المعرفة، كما أن هذا المبدأ يعطي الأفراد الحرية الكاملة في اتخاذ القرار، شريطة أن يحترموا القرارات السارية في البلد ككل. وسيحترم السكان المحليون لأنهم يراقبون السلطات المحلية المنتخبة بصورة ديمقراطية.

وتتميز أحكام الميثاق هذه بقابليتها للتكيف مع الحالات المختلفة اختلافا كبيرا. ويجب أن يعتبر الميثاق وسيلة لتشجيع الدول على تطوير تشريعاتها لكي تكفل لمواطنيها في نهاية المطاف حق الاشتراك في إدارة الشؤون العامة.

وفي أوائل التسعينات، بعد سقوط الحكومات الشيوعية في بلدان وسط وشرقي أوروبا، كان الميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي هو الصك القانوني الذي ألهم حكومات شرقي أوروبا في إصلاحها لإدارة المحلية وزودها بإطار مؤسسي لهذه الإصلاحات. وقد أصبح الآن الانضمام إلى هذا الميثاق أحد الشروط الرئيسية للانضمام إلى مجلس أوروبا.

الإنجازات الرئيسية لمجلس أوروبا في مجال الديمقراطية خلال الخمسين سنة الماضية.

لقد كان الإنجاز الرئيسي لمجلس أوروبا في صياغة المبادئ العامة للحكم الذاتي المحلي في كل أوروبا هو إقرار ميثاق الحكم الذاتي المحلي الأوروبي في ١٩٨٥، وهو اتفاقية دولية وقّعت وصادقت عليها على التوالي ٣٧ و ٣٤ بلدا من مجموع ٤٣ دولة عضوا في مجلس أوروبا.

وقد تم تمثيل السلطات المحلية والإقليمية في أوروبا منذ ١٩٩٤ في مجلس أوروبا من قِبَل كونغرس السلطات المحلية والإقليمية لأوروبا، والتي تولت زمام الأمور من المؤتمر الدائم السابق. ويضم هذا الكيان اليوم حوالي ٦٠٠ مندوب ينتمون إلى ٤٣ دولة عضوا، وهو أوسع مجمع رسمي في أوروبا لمناقشة المسائل الديمقراطية المحلية والإقليمية.

وأصبح التوقيع والتصديق على ميثاق الحكم الذاتي المحلي، في السنوات الأخيرة، واحدا من الشروط الرئيسية لانضمام الدول التي ترغب في الانضمام إلى مجلس أوروبا. والهدف الرئيسي من هذه الاتفاقية هو، قبل كل شيء، توفير الأسس العامة للدول الأعضاء في مجال الديمقراطية المحلية، لكل حكومة وطنية وسلطة محلية، يتم الرجوع إليه في بناء وإصلاح مؤسستهم. إن الحكومات الوطنية بقيامها بالتوقيع والتصديق على الميثاق الأوروبي، تعترف بالمساعدة الحيوية التي يقدمها نظام الحكم الذاتي المحلي للديمقراطية والاستقرار الديمقراطي، والإدارة الفعالة القريبة من المواطنين وعدم مركزية السلطة التي تهدف إلى جعل عملية اتخاذ القرار تتركز على حكم المنطق والعقل وكذلك إعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في الحياة العامة.

ومن أجل السماح للسلطات المحلية، تبعا للمادة ٣ لإدارة ”جزء كبير من الشؤون العامة“ يوفر الميثاق الأوروبي عددا من المبادئ، التي يتعين على الدول الأعضاء في مجلس

الحملة الأوروبية من أجل البعث الحضري، والذي اتسم بالتقارير المقارنة والمؤتمرات والحلقات الدراسية وتبادل أفضل الممارسات والمقترحات المتعلقة بالسياسات، هو ميثاق يشكل خلاصة هذا العمل وهو، في نفس الوقت، دليل إرشادي من السلطات المحلية إلى السلطات المحلية بشأن الممارسات الحضرية السليمة والحكم السديد.

وختاماً، أود أن أؤكد توافق أهداف كل من جدول أعمال المؤهل وجهودنا المتعلقة بالتحديات التي يواجهها التخطيط على مستوى المدن والبلدان في أوروبا. ولهذا، نؤيد بطبيعة الحال جدول أعمال المؤهل. كما نؤيد بنفس القدر أعمال لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وجهودها فيما يتعلق بإعداد مشروع ميثاق عالمي للحكم الذاتي المحلي. وفي هذا السياق، تكلمنا باستفاضة مع وفدي السلطتين المحليتين في الصين والولايات المتحدة الأمريكية في الأسبوع الماضي في ستراسبورغ بمناسبة انعقاد الدورة العامة لمجلس سلطاتنا الوطنية. ونرجو أن ينتج تأثير كل من هذين الوفدين على سلطتيهما الوطنيتين ثماره بحيث تخففان من معارضتهما للميثاق. وفي منطقتنا الجيوبوليتيكية، قطعت البلدان الأعضاء في مجلس أوروبا التزامات بدعم الميثاق.

ونؤيد، بصفة عامة، تدعيم حجم الحكومة المحلية في أعمال الأمم المتحدة بنفس الطريقة التي تتمتع بها في مجلس أوروبا من قبل كونغرس أوروبا للسلطات المحلية والإقليمية، وفي الاتحاد الأوروبي من قبل لجنة الأقاليم التابعة له. وكذلك من خلال الرابطة العالمية للمدن والسلطات المحلية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للسيدة فيرونیکا سذرلاندا، نائبة الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية لأمانة الكومنولث.

وقد طلبت اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا من الكونغرس أن يعد تقارير عن كل بلد على حدة بصفة منتظمة فيما يتعلق بالديمقراطية على الصعيدين المحلي والإقليمي في جميع الدول الأعضاء وأن يكفل تنفيذ مبادئ الميثاق الأوروبي. وقد اضطلع الكونغرس حتى الآن بإعداد واعتماد ٣٠ تقريراً قظرياً عن الديمقراطية على الصعيدين المحلي والإقليمي.

وطيلة السنوات الماضية، تابع الكونغرس باهتمام كبير أعمال لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية فيما يتعلق بإعداد مشروع ميثاق عالمي للحكم الذاتي المحلي. ومما يؤسف له أن الكونغرس أكد أن هذا المشروع واجه عدة عقبات وأن التقدم لا يجري بالسرعة التي علقت عليها الآمال.

ومع ذلك، أعرب الكونغرس عن أنه كان من المهم مواصلة دعم الحوار الجاري في جميع أنحاء العالم حول مبدأ التبعية والحكم الرشيد على الصعيد المحلي، بما يتفق مع أهداف مجلس أوروبا.

وأعمالنا المتعلقة بالمسائل الحضرية تستقي طابعها إلى حد كبير من وحي إلهام القوى الدافعة لجهودنا في مجال الديمقراطية على الصعيد المحلي والميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي، كما تتطبع بالمهمة العامة لمجلس أوروبا الذي يعتنق مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان. وكما أكد والتر شوبير، الأمين العام لمجلس أوروبا، في الدورة التي عقدها الكونغرس مؤخراً، "لا ديمقراطية بدون ديمقراطية وطنية".

ومن الصكوك الرئيسية لمجلس أوروبا في مجال الحكم الرشيد الميثاق الحضري الأوروبي. وهذا الميثاق نتاج سنوات عديدة من الجهود المبذولة في مجال المسائل المتعلقة بالحضر في مجلس أوروبا. وهي جهود تركزت حول بعض الجوانب التي سبق أن ذكرتها. والميثاق الذي استلهم إحدى حملاتنا، وهي

الإرث، وتعزيز أمن ملكية الأراضي والحكم الرشيد، والتشجيع على تحقيق أهداف الكومنولث الجديدة.

وفي ضوء هذه الأهداف، حددت جماعة الكومنولث الاستشارية خمسة مجالات واسعة للعمل على النحو التالي.

المجال الأول، تطوير الشراكات. فالحكم السديد يتطلب إقامة علاقات عمل وثيقة إلى أقصى حد بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ونرى أن هذه الشراكات جوهرية من أجل إحراز النجاح. والإخفاق في تطوير هذه الشراكات يمكن أن يؤدي إلى إخفاق برامج سبق أن وضعت على نحو جيد.

والمجال الثاني تحديد موارد جديدة ومبتكرة، واستخدام الأرضة المتاحة استخداماً أكثر فعالية. وستكون من الوظائف الهامة لجماعة الكومنولث الاستشارية تحديد الموارد الهامة للدعم المالي للمشاريع. وبناء على طلب الحكومات الوطنية، ستقدم جماعة الكومنولث الاستشارية الإرشاد والمعلومات فيما يتعلق بوضع مقترحات للمشاريع لكي تقدم للوكالات ذات الصلة.

والمجال الثالث التشجيع على تشاطر الأفكار والتجارب والدروس المستفادة. ونجاح أو إخفاق فرادى المشاريع يتيح مصدراً ثرياً للخبرة ويمكن أن يقصر منحى التعليم إلى حد كبير. وجزء هام من نشاط جماعة الكومنولث الاستشارية سيتمثل في تيسير حرية تبادل الأفكار والمعرفة والتجارب وأفضل الممارسات ونواحي الإخفاق.

وسيجري إيلاء اهتمام كبير بالشبكات بين الجنوب والجنوب وهناك إمكانية ضخمة لتبادل الخبراء بين البلدان النامية من أجل تقديم المساعدة والتدريب أثناء العمل وستركز جماعة الكومنولث الاستشارية بصفة خاصة على ذلك بوصفه سبيلاً مثمراً لشبكات تبادل المعرفة.

السيدة فيرونیکا سندرلاند (أمانة الكومنولث)
(تكلمت بالانكليزية): أدلي بيباني باسم البلدان الأعضاء في جماعة الكومنولث الاستشارية للمستوطنات البشرية.

يؤكد الكومنولث من جديد التزامه بجدول أعمال الموئل ولا يزال يعمل بفعالية من أجل تنفيذ أهدافه العريضة في الدول الأعضاء.

وتيسيراً لهذه العملية وعملاً على زيادة مشاركتها، وافقت حكومات الكومنولث على إنشاء جماعة الكومنولث الاستشارية للمستوطنات البشرية لكي تساعد على تطوير نهج بموافقة آراء الكومنولث من أجل تنفيذ جدول أعمال الموئل. ويشترك أمانة الكومنولث في هذا الجهد مجلس الكومنولث للبيئة البشرية ومؤسسة الكومنولث ومحفل الكومنولث للحكومات الوطنية.

وقد استحدثت جماعة الكومنولث الاستشارية منهجاً للكومنولث لمؤتمر اسطنبول + 5 يحدد الخطوط العريضة لنهج يتوافق الآراء من أجل مساعدة حكومات الدول الأعضاء على تنفيذ جدول أعمال الموئل. وقد عمم النص الكامل لهذا المنهج في وثيقة منفصلة.

وقد اعتمدت جماعة الكومنولث الاستشارية هدفاً جديداً للكومنولث تتركز فيه جميع أنشطتها وبرامجها. وهذا الهدف هو "التقدم الواضح صوب توفير المأوى الكافي للجميع مع التملك الآمن للخدمات الأساسية وسلامة الوصول إليها في جميع المجتمعات المحلية بحلول عام ٢٠١٥".

وتحقيقاً لهذا الهدف، حددت جماعة الكومنولث الاستشارية ستة أهداف رئيسية: توفير الخدمات الأساسية للأسر المعيشية والأحياء المجاورة والقرى، وإدخال توفير المأوى ضمن البرامج الوطنية لتخفيف حدة الفقر، ومناصرة الكومنولث موقف معين إزاء الفساد، والقضاء على التمييز المنتظم ضد المرأة وبخاصة فيما يتعلق بصكوك الملكية وحقوق

ونجاح السابق للعمل الذي تم في تناغم، نعتقد أن هذا الجهد قابل للتحقيق.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للسيد ديون سوينكلز، ممثل الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية.

السيد سوينكلز (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية) (تكلم بالانكليزية): إن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدولية يشارك في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة ولديه عدد من الشواغل الهامة. ونحن نرى، أنه وإن كان قد جرى القيام بالكثير من العمل الجيد من قبل الحكومات، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية منذ مؤتمر اسطنبول، لا تزال هناك مجالات نشاط خلفنا.

لقد كان إعلان اسطنبول وجدول أعمال المؤئل، الذي اعتمد في نفس الوقت، ينطويان على الوعد بطاقة حقيقية تستهدف إعادة التصدي لما عرفه رؤساء الحكومات بأنه التدهور المستمر في ظروف المساكن والمستوطنات البشرية. وقد تبع هذا جدول أعمال مفصل والتزامات وتعهدات، لكننا يجب أن نسأل أنفسنا الآن عما إذا كان قد تغير الشيء الكثير.

إن منظور الاتحاد تثيره الملاحظات، والتجارب والتقارير من أكثر من ١٨٠ جمعية عضوا وجمعية وطنية مراقبة، تشارك معنا ولجنة الصليب الأحمر الدولية في الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر.

وقد ساعدنا في هذا العمل اعتراف جدول أعمال المؤئل بالوقاية من الكوارث، وتخفيفها والاستعداد لها. والفقرة ١٧٦ (١) من جدول الأعمال دعت الحكومات بالتحديد على كل المستويات إلى ما يلي:

ويتعلق المجال الرابع ببناء القدرات والتقارير القطرية. وتدعو لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية كل بلد إلى وضع تقرير قطري عن الظروف والقضايا الرئيسية والبرامج التي أنشئت والنتائج التي تحققت منذ عام ١٩٩٦ لكي تتمكن من تقديم المساعدة إلى الإجراءات التي تتخذ في المستقبل ولكي تتغلب على تحديات المستقبل. وستستجيب مبادرة جماعة الكومنولث الاستشارية لطلبات المساعدة في تحضير هذه التقارير.

والمجال الخامس تعزيز الحكم الرشيد وأمن ملكية الأراضي. وستؤيد جماعة الكومنولث الاستشارية بكل قوة الحملات العالمية التي تشنها لجنة الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بشأن الحكم الرشيد، فهو أمر جوهري عند وضع معايير للحكم الوطني والتملك الآمن للأراضي، وهذا أمر حيوي أيضا بالنسبة للتمويل من أجل تطوير المآوي وإدارة الأراضي.

وخلال السنوات القليلة القادمة، ستركز خطة عمل جماعة الكومنولث الاستشارية على المجالات التي حددت من قبل للعمل ذي الأولوية وستسعى إلى قياس ما تحقق في ضوء هدف الكومنولث حتى عام ٢٠٠٥ الذي اعتمد مجددا.

وسيشمل التقييم طائفة من الموضوعات، من بينها وحدات المساكن المنشأة، وتعزيز تأمين الملكية، وزيادة فرص الحصول على الخدمات الأساسية، وإجراء تحسينات في الحكم، والتقدم في تعزيز حقوق المرأة في الملكية والميراث، وتحسين المنشآت الائتمانية وتوفير الائتمان للفقراء، وزيادة المعرفة وتبادل الخبرات بين البلدان، وتحسين علاقات المشاركة كما ونوعا وتعزيز دعم بناء القدرات.

إن هدف توفير المسكن المناسب للجميع بحلول ٢٠١٥ من المشاكل الاجتماعية الأكثر تحديا التي تواجه الجيل الحالي. وبالنظر إلى مرونة وتماسك الكومنولث،

وكانت نتيجة الاجتماع بمثابة تأكيد مفاده أن دراسة القانون الدولي للاستجابة للكوارث بحاجة إلى تعزيز، وأيضا أن الاتحاد الدولي ينبغي أن يستخدم وضعه كمنظمة دولية لجذب انتباه الدول وأيضا جماعات المجتمع الدولي التي له معها علاقات قيمة إلى هذا العمل.

وهذا المحفل، الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالمستوطنات البشرية، من أنسب المحافل لإبلاغ الدول بالعمل الذي يجري القيام به الآن فيما يتعلق بالقانون الدولي للاستجابة للكوارث. وفي البداية، نود أن نذكر أن الاتحاد الدولي ينوي إشراك الدول في مراحل الدراسة التي توشك أن تبدأ الآن. ونحن ممتنون كثيرا أيضا للدعم الذي نتلقاه من أجزاء عديدة من منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

والنسخة المطبوعة لبياني اليوم تحتوي على معلومات أكثر، لكن أود أن أخصها بإيجاز. إن دراسة القانون الدولي للاستجابة للكوارث تدور حول الحاجة إلى توفر تفهم واضح للإطار القانوني الذي تقدم وتستخدم فيه المساعدة في حالة الكوارث. وهذا الإطار من الضروري أن يراعى فيه القانون الوطني وأيضا القانون الدولي، سواء قواعده الجامدة أو المرنة، والممارسات على كل المستويات. ومن الضروري أن يترك نطاق الدراسة مفتوحا بشكل متعمد.

والخبراء الذين اجتمعوا في جنيف في شباط/فبراير ٢٠٠١ رأوا أن موضوعات عديدة تستأهل العمل المتروى. وهذه تتضمن حتمية إلغاء القوانين والأنظمة قيود الاستيراد والتصدير ورسوم الجمارك على سلع الإغاثة، ورفع القيود عن رسوم الطيران والهبوط، ومنح حقوق الهبوط، وإلغاء تأشيرات الدخول وقيود الهجرة الأخرى، وأن توفر المساعدة الطبية والمساعدات المهنية الأخرى التي تفيد ضحايا الكوارث بشكل مباشر.

”الاعتراف بدور الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر والجمعيات الوطنية الأعضاء فيها ودعم وتيسير هذا الدور في مجال الوقاية من الكوارث والتأهب لها وتخفيف حدتها والاستجابة لها على المستويات المحلية والوطنية والدولية“.

لن أتناول بالتفصيل ما جرى منذ اعتماد هذا البرنامج، إلا بملاحظة أن الاستجابة كانت ضئيلة. وبينما جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لدينا معترف بدورها في الاستعداد للكوارث والاستجابة لها، وفي مجالات أخرى تتصل اتصالا مباشرا بالكوارث نفسها، كان هناك تفهم أقل للدور الذي ينبغي أن يؤديه الاستعداد للكوارث في وضع معايير الإسكان والبناء.

والاتحاد الدولي، بحكم طبيعة عمله، يخطر في العمل حيثما تكون في العالم كوارث. وقد جمعنا قدرا كبيرا من الخبرات سواء في الظروف الحسنة أو السيئة في سنوات عملنا في هذا الميدان التي تبلغ ٨٢ عاما.

وإزاء هذه الخلفية ظهر فصل في (تقرير عام ٢٠٠٠ عن الكوارث العالمية) بشأن القانون الدولي للاستجابة للكوارث، في أعقاب إعلان رئيسة الاتحاد الدولي، السيدة أستريد هيرج، في حديثها أمام الجمعية العامة، في نيويورك يوم ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، أن الاتحاد كان يطلق هذه المبادرة ويحلل الوضع الراهن للقانون الدولي في مجال الاستعداد للكوارث والاستجابة لها. وذلك الفصل، الذي كتبه خبير من الصليب الأحمر الأمريكي لقي استحابة قوية من لدن المجتمع الدولي.

والاستجابة الإيجابية لاحظها مجلس إدارة الاتحاد الدولي في اجتماعه في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، واجتمع فريق خبراء لمناقشة المسائل.

السيدة إكيغوين (بورتوريكو) تكلمت بالاسبانية: أعرب عن تقديري لهذه الفرصة لأتشاطر مع الجمعية اليوم التحديات والفرص التي يواجهها كمنولث بورتوريكو في القرن الحادي والعشرين في مجالات الإسكان، والتنمية المستدامة والبنية الأساسية. وأود أن أؤكد أننا على الرغم من أننا لم نكن حاضرين في هذا المحفل في السنوات الماضية، نعيد تأكيد التزامنا بمجدول أعمال الموئل.

إن المراكز التقليدية في مدننا ظلت تفقد السكان طوال السنوات الأربعين الماضية بسبب التحضر، الأمر الذي يبطل مفعول تنميتها، بالرغم من القيود الإقليمية لجزيرتنا. وهذا أثر تأثيراً قوياً على مواردنا الطبيعية ورفع نفقات إقامة المساكن بسبب الحاجة إلى إقامة بنية أساسية جديدة.

ويلتزم كمنولث بورتوريكو بإعلان اسطنبول بشأن التنمية المستدامة وضرورة تقليص أثر التنمية على مواردنا الطبيعية ونظمنا الإيكولوجية إلى أقصى حد. ونوافق تماماً على أن المدن تمثل مراكز حضارية منتجة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والروحية. ولدى بورتوريكو برامج لحفز القطاع الخاص على اقتناء المنشآت المهجورة وهدمها، وضم الدور وقطع الأراضي في المراكز الحضرية بمدننا ومن ثم إنعاشها. ويتسم التحالف مع القطاع الخاص والحكومات المحلية بأهمية حيوية في تحقيق الهدف المتمثل في إنقاذ مراكزنا الحضرية.

كما نؤيد إعلان اسطنبول فيما يتعلق بالتنمية البشرية وفي نظرتنا للعدالة، التي تفرض ضمن التحديات الماثلة التوسع في إمدادات الإسكان لتشمل من هم في أمس الحاجة إليها ومن هم أشد فقراً، كالأمهات غير المتزوجات والمشردين. وقد ركزت حكومتنا جهودها على تلبية احتياجات أفقر المجتمعات المحلية من خلال برنامج للمجتمعات الخاصة، موجه إلى تدريب قادة هذه المجتمعات

لقد وضع الإطار الزمني لهذا العمل بناء على القيمة التي ستتحقق نتيجة الممارسة إذا ما رأيت اتباعها الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف والجمعيات الوطنية في المؤتمر الدولي للهلال الأحمر والصليب الأحمر المقرر عقده في جنيف في ٢٠٠٣. ولهذا السبب، ينبغي أن تحتتم فترة الدراسة بنشر النصوص القانونية والعرفية المجمع في أواسط ٢٠٠٢، مما يسمح بفترة ١٢ شهراً لمزيد من المشاورات والعمل الآخر على المستويات الإقليمية والدولية.

إننا سنكفل أيضاً أن يكون مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) في نيروبي على علم تام بهذا العمل أثناء القيام به. ونود أن يكون الموئل وشبكتنا من المشاركين الرئيسيين في ممارسة القانون الدولي للاستجابة للكوارث. ونأمل أيضاً أن تدعم الدروس التي يتعين علينا أن نتعلمها من تقرير عام ٢٠٠١ الخاص بالكوارث العالمية، بناء على الفصل المتعلق بالقانون الدولي للاستجابة للكوارث العالمية في تقرير عام ٢٠٠٠ الخاص بالكوارث العالمية، الدول والمجتمع المدني على حد سواء في القيام بالعمل الذي أمامهما.

إن وفود الاتحاد الدولي الإقليمية والوطنية في أنحاء العالم، ستعمل بنشاط أيضاً، بالتعاون مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، كمناصرات لتحقيق استجابات أفضل لمسائل مثل معايير الإسكان والبناء. ونحن، إذ نضع ذلك في اعتبارنا، نلتزم بمواصلة العمل الذي أوكل إلينا في اسطنبول. ومهمتنا في هذا الصدد تعبئة قوى البشرية للوقاية من الكوارث، والاستعداد لها وتخفيفها والاستجابة على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة إيلانا إكيغوين، وزيرة الإسكان في بورتوريكو.

جميع القطاعات، تعتبر بالنسبة لبورتوريكو بمثابة صمام الحفاظ على مناطقنا الريفية وأراضينا الزراعية وهياكلنا الأساسية الخضراء.

ومرة أخرى أشعر بالامتنان لهذه الفرصة التي أتاحت لي عرض بعض الاستراتيجيات والأنشطة التي تقوم بها بورتوريكو من أجل التصدي لتحديات الإسكان والتنمية المستدامة والهياكل الأساسية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة

لمعالي السيد كارليل كوربن، وزير الدولة للشؤون الخارجية في جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة.

السيد كوربن (جزر فرجن التابعة للولايات

المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أمثل حكومة جزر فرجن التابعة للولايات المتحدة في هذه الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة. ويعرب وفدي عن تقديره للدعم المستمر الذي تقدمه الدول الأعضاء منذ عام ١٩٩٢ تسهياً لمشاركة الحكومات الأعضاء المنتسبة للجان الاقتصادية الإقليمية. بمثابة مراقبين في المؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة والدورات الاستثنائية للجمعية العامة، مما يوفر فرصة للتفاعل مع المجتمع الدولي بشأن المسائل ذات الصلة بعملية التنمية لدينا.

ويتزامن عقد هذه الدورة الاستثنائية مع بداية موسم

الأعاصير السنوي في منطقة المحيط الأطلسي/البحر الكاريبي. وقد أصبح لهذا الموسم أهمية متزايدة بالنسبة لاستدامة المستوطنات البشرية في البلدان الجزرية الصغيرة كبلدنا، بالنظر إلى الأثر المدمر الذي كان وما زال لكثير من هذه العواصف على بلادنا. وفي هذا الصدد، وجد تقرير للمؤتمر التحضيري الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الخاص بالموئل، الذي عقد في شيلي في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، أن من بين العوامل الحاسمة في هذه الكوارث

حتى يتسنى لهم لدى قيامهم بتحسين الهياكل الأساسية والإسكان السيطرة على المساحات العامة وإيجاد مناطق آمنة. كما ينسق هذا البرنامج أيضاً بين المقيمين ويوفر التدريب على الوظائف، لكي يتمكنوا عن طريق العمل الحر أو تطوير المشاريع التجارية الصغيرة من المساهمة في اقتصادات مجتمعاتهم المحلي والبلد بأسره. وباختصار، ليست برامج الإسكانية موجهة فقط نحو التنمية الإسكانية، وإنما أيضاً نحو التنمية الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة في مجتمعاتنا المحلية.

وقد قررت حكومتنا أن تعمل على تشييد

١٠٠ ٠٠٠ وحدة سكنية و/أو إصلاحها على مدى السنوات الأربع القادمة. وسيكون نصف هذه الوحدات للأسر المنخفضة الدخل أو الأفراد الذين يعجزون عن الحصول على سكن دون مساعدة منا.

وقد أنشأنا بالاشتراك مع القطاع المصرفي الخاص،

ضمن البرامج التي أعدناها لتعزيز أمن الإسكان وسبل الحصول عليه، دعماً للفائدة على الرهونات العقارية تخفض قيمة الأقساط الشهرية بقدر كبير. وثمة برنامج آخر يساعد المشترين وذلك بتقديم مساعدة مباشرة تصل إلى ٢١ في المائة من ثمن الشراء. ولخفض تكاليف تنمية القيمة الاجتماعية، خفضنا الضرائب والتكاليف التي يتحملها القطاع الخاص. وبالإضافة إلى ذلك، خفضنا بدرجة ملموسة ضريبة الدخل على القائمين بإنشاء مشاريع الإسكان الاجتماعي.

وسوف تؤدي هذه الجهود المبذولة في مجال التنمية

الإسكانية والتحسينات المجتمعية، علاوة على مشاريع النقل العام الطموحة، إلى إنعاش مدننا وزيادة قدرتها على النمو المنظم بدرجة كبيرة، مما يتلافى التوسع الأفقي في الضواحي الذي يهدد مواردنا. ذلك أن المدن المفعمة بالنشاط والتي تنعم بالأمن والقوية اقتصادياً بفعل المشاركة العريضة من

”بتحسين قدرات الوقاية من الكوارث الطبيعية والناجمة عن الأنشطة البشرية والتأهب لها والتخفيف من حدتها... وذلك بغية التخفيف من هشاشة المستوطنات البشرية أمام هذه الكوارث ولتنفيذ برامج فعالة لفترة ما بعد الكوارث لفائدة المستوطنات البشرية المتضررة، ترمي إلى... سدّ الاحتياجات الآنية، ودرء مخاطر الكوارث في المستقبل وجعل المستوطنات البشرية ميسورة للجميع بعد إعادة بنائها“. (A/S-25/2، الفقرة ٦٣)

وتؤيد حكومتي أيضاً إعلان سانتياغو الذي اعتمد في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، مع التركيز بصفة خاصة على الحكم الذي يوصي بأن تنظر وكالات التعاون الدولي في زيادة مساهماتها في القيام بأنشطة في مجال المستوطنات البشرية وأن تنسق الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية بين مبادرات التعاون التقني على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بهدف دعم هذه البلدان في تنفيذ خطة عمل المستوطنات البشرية في أمريكا اللاتينية والكاريبي. ونحث على جعل الحكومات الأعضاء المنتسبة إلى اللجان الإقليمية مؤهلة للحصول على هذه المساعدة.

ويشدد الجزء ٨ من جدول أعمال المؤهل على أهمية حفظ التراث التاريخي والثقافي للمجتمعات وإصلاحه في عالم يتسم بالعمولة. ومن دواعي سرورنا في تنفيذ هذه الولاية أن نذكر أننا قد أبرمنا اتفاقاً مع مملكة الدانمرك في عام ١٩٩٩ بشأن صون المحفوظات الواسعة النطاق التي تغطي الفترة التي كان فيها بلدنا خاضعاً للولاية القضائية الدانمركية وإعادةها إلى الوطن، كما أبرمنا اتفاقاً آخر على التعاون بين المتاحف الخاصة بكل منا في وقت أسبق من هذا العام. ونعرب عن امتناننا لمملكة الدانمرك لما قدمته من الدعم في هذا المسعى لاستعادة جزء رئيسي من إرثنا الثقافي.

الطبيعية تأثيرها المباشر على نوعية رصيد المساكن المتاحة وكميتها. وقد دعا جدول أعمال المؤهل لعام ١٩٩٦ ذاته إلى وضع:

”القواعد واللوائح الملائمة لاستخدام الأراضي ومعايير البناء والتخطيط بحيث تقوم على تقييمات للمخاطر ومواطن الضعف موضوعة على أسس فنية“، (A/CONF.165/14، الفقرة ١٧٢(أ))

فضلاً عن إعداد أساليب في التشييد تتسم بمقاومتها للكوارث.

وتمشياً مع روح جدول أعمال المؤهل، اعتمدت حكومتي تشريعات تعزز كثيراً مدوناتنا المتعلقة بتشبيد المساكن العامة والخاصة، وذلك كجزء من برنامج شامل للتخفيف من حدة الكوارث في أعقاب الدمار الذي ألحقه بمستوطناتنا البشرية الإعصار هوغو في عام ١٩٨٩ والإعصارين لويس وماريلين في عام ١٩٩٥. وقد أحررت البلدان الأخرى في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ تعديلات مماثلة. وفي عام ٢٠٠٠، نجحنا في إنجاز مجموعة من مشاريع التحكم في السيول للتخفيف من حدة المخاطر المترتبة عليها، فضلاً عن إعادة تشييد للطرق الرئيسية، وبدأنا في تشييد مرفق جديد للمياه المستعملة.

ومع أننا ما زلنا نواجه الآثار الاقتصادية والنقدية المترتبة على الاضطلاع بهذه الجهود الهائلة للتعويض في أعقاب الكوارث، نرى من الأمور المشجعة للغاية المفاوضات الجارية التي ترمي إلى توفير الغوث الاقتصادي اللازم لكي نستعيد توازننا الاقتصادي في أعقاب الأعاصير الكبرى المتعاقبة. وفي هذا الصدد، تؤيد حكومتي أحكام مشروع الإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة، والذي يلتزم المجتمع الدولي بموجبه:

السيدة كيبينغ - الأوكيا (متطوعو الأمم المتحدة)
 (تكلمت بالإنكليزية): نجتمع هنا اليوم لنناقش ما تحقق منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) في ١٩٩٦. وقد دأبنا على الاستماع إلى الكثير من الأنباء السيئة، ولكن لدي بعض أنباء طيبة. فقد قبل برنامج متطوعي الأمم المتحدة، وهو الجناح التطوعي في منظومة الأمم المتحدة، بالتحدي الحضري. وبعد اجتماع اسطنبول بقليل بدأ متطوعو الأمم المتحدة استراتيجيتهم لعام ٢٠٠٠، التي تحدد التنمية الحضرية بوصفها أحد مجالات ثلاثة ذات أولوية. وبعد انقضاء خمس سنوات على ذلك، من دواعي سرورنا في هذه السنة الدولية للمتطوعين، أن بوسعنا الكلام عن نتائج ملموسة. فقد عمل متطوعو الأمم المتحدة على تنفيذ جدول أعمال الموئل بتعبئة المتطوعين، فضلاً عن تعزيز ودعم مختلف أنواع التطوع في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

وقد أصبح من أكثر الأمور حيوية في رسالتنا خلال الأعوام الأخيرة أن نجعل المدن في خدمة الناس. ويتصور عدد كبير من الناس أن المتطوعين الدوليين يقضون وقتهم في القرى النائية، والكثيرون منهم يفعلون هذا بالفعل. ولكن الكثيرين غيرهم من متطوعي الأمم المتحدة يعملون جاهدين أيضاً في المدن والبلدات، ولا سيما في أحياء المدن الداخلية والفقيرة.

وأود أن أقدم بعض الأمثلة على ما يقوم به متطوعو الأمم المتحدة في الواقع العملي. فهم يساعدون السلطات المحلية في تيماء، بغانا، على تحسين نظام الضرائب البلدية. وبما لمتطوعي الأمم المتحدة من قيمة إضافية متمثلة في حيادهم وصدورهم بالثقة وتضامنهم، فهم يعملون بمثابة وسطاء يسعون إلى بناء الثقة بين دافعي الضرائب والمسؤولين المحليين سعياً لإنجاح هذا النظام.

ووسط جهودنا الكبيرة للإنعاش في أعقاب الكوارث، أوضحت حكومتي دائماً أن رخاء شعبنا له الأولوية وأن من المهم توفير إمدادات كافية من المساكن. وفي هذا الصدد، شرعنا في برنامج لتنمية المجتمعات المحلية يستغرق خمس سنوات لتلبية احتياجات شعبنا في الأجلين المتوسط والطويل، مع تجديد الرصيد الحالي من المساكن وبناء وحدات جديدة تصلح لسكنى أسرة واحدة، وكل هذا بما يتماشى مع المعايير السائدة لمقاومة الأعاصير.

بيد أنه يمكن بالفعل إبطال أثر كل هذه الجهود المبذولة على الصعيد الوطني نظراً لضعف جزرنا المتزايد في مواجهة الكوارث الطبيعية، ولا سيما الأعاصير التي أصبحت أكثر تواتراً وحدة نتيجة تغير المناخ الذي تسببه الانبعاثات المفرطة لغاز الدفيئة. لذلك فإننا نؤيد الأخذ بنهج كلي إزاء تنفيذ جدول أعمال الموئل، وذلك بإدماج التوصيات الهامة الكثيرة الواردة في جدول أعمال القرن ٢١ وبرنامج عمل باربادوس ضمن تفكيرنا الجماعي. لذلك نهب بالمجتمع الدولي، كما جاء في الفقرة ٢٣ من إعلان الألفية، "أن نطبق، في جميع أنشطتنا البيئية أخلاقيات جديدة لحفظ الطبيعة ورعايتها". ونحث على بذل كل جهد لبدء الخفض المطلوب في انبعاثات غاز الدفيئة ونحن نقترّب من الذكرى العاشرة لمؤتمر قمة الأرض.

وسيحدد مستوى تنفيذ هذه الالتزامات الدولية إلى حد كبير حجم المستوطنات البشرية، بل وقدرتها على البقاء، ولا سيما في أشد البلدان الجزرية الصغيرة هشاشة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): وفقاً للقرار المتخذ في الجلسة العامة الأولى، المعقودة في ٦ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أعطي الكلمة الآن للسيدة شارون كيبينغ-الأوكيا، المنسقة التنفيذية لمتطوعي الأمم المتحدة.

بشكل تلقائي، في بناء دورات المياه، وتحسين الصرف الصحي، وزيادة سبل الحصول على الرعاية الصحية، ومنع الجريمة وإعطاء الأمل للأمهات المراهقات وللعاقلين عن العمل. بيد أننا قد أدركنا من خلال اتصالاتنا مع شركائنا على الصعيد العالمي أن من يمدون يد المساعدة للآخرين لا يعتبرون أنفسهم متطوعين في كثير جداً من الأحيان. بل إن الكثيرين، سواء في بلدان الشمال أو الجنوب، قد لا يدركون الأشكال التي يتخذها التطوع في أوطانهم. وقد لا يدركون أن التطوع في واقع الأمر متأصل في جميع الثقافات الوطنية من خلال تقاليد الرعاية والمشاركة، حتى لو لم يُعترف رسمياً بأنه تطوع. ويمكن أن يكون المتطوعون، أو سمهم ما شئت، مجرد جيران طبيين يشتركون في حفر الآبار وإصلاح المدارس وترميم الطرق أو إعادة بناء بلد دمرته النيران. فهم يساعدون المحتاجين من منطلق مساعدة الذات والثقة والعلاقة التبادلية.

هذه العلاقات التبادلية حية وقائمة وجيدة في كافة أنحاء العالم. والكلمة التي تطلق عليها في رواندا هي دوفانيا، أما في كينيا فاسمها هارامي، وفي بنغلاديش اسمها كيلا. والمساعدة المتبادلة موجودة في الثقافات الأخرى أيضاً. فهم في جبال الأنديز، يشيرون إليها على أنها مينغا، وفي فنلندا، العمل من أجل الخير المشترك للمجتمعات المحلية اسمه تالكو. وفي الجانب الآخر من العالم، يطلق شعب الماوري في نيوزيلندا عليها هواناونغاتانغا. وما يعنيه هذا كله هو الجمع بين الناس في القرى والبلدات والمدن ليعملوا معاً كأسرة واحدة.

ومع أن التطوع أساسي في المستوطنات البشرية، كثيراً ما يجري إغفاله كمورد من الموارد. ومن المهم أن تناقش الطرق اللازمة لتوسيع دور التطوع في التنمية الحضرية. فالمدن يشكّلها مجموع القرارات اليومية والاتجاهات والسلوكيات التي لا حصر لها التي يقوم بها

ويعمل الخبراء من متطوعي الأمم المتحدة في سياقات حضرية في عدة دول من الدول الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي للحيلولة دون إساءة استعمال المخدرات ولعلاج المدمنين. ويعمل كثير من متطوعي الأمم المتحدة مع أطفال الشوارع في المدن في أنحاء العالم. فقد أقاموا، بالتضافر مع مؤسسة رعاية أطفال المدن، برنامج "رؤية تخيلية للشوارع". بمدينة هوشي منه في فييت نام، التي يقدر عدد الأطفال المشردين فيها بـ ١٠.٠٠٠ طفل، وهو برنامج تعليمي يتيح للأطفال الفرصة لدراسة الدراما وأنشطة السيرك والتصوير الفوتوغرافي، فضلاً عن عرض أعمالهم.

وفي أوزبكستان وبلغاريا وغواتيمالا ونيبال والأراضي الفلسطينية، كرّس متطوعو الأمم المتحدة من ذوي الدراية الفنية في شؤون التخطيط والعمار الحضري أنفسهم لإنعاش أجزاء من المدن القديمة بترميم المباني والشوارع والحوائق العامة. وما هذا إلا بعض قليل من الطرق التي يساعد بها متطوعو الأمم المتحدة على التصدي لمشاكل سكان المدن. وقد أثبتوا بالعمل اليومي في اتصال مباشر مع الشركاء المحليين قدرتهم على الإنجاز في جهود التنمية الطويلة الأجل.

والدور الذي يؤديه متطوعو الأمم المتحدة في الاضطلاع بهذه الأنشطة مكمل للمبادرات التي يقوم بها المتطوعون المحليون. إذ يستطيع متطوعو الأمم المتحدة الاستعانة بمنظومة الأمم المتحدة للوصول إلى استجابات جديدة وسريعة للمشاكل الناشئة. وبفضل حيادهم الظاهر، ففي مقدورهم علاوة على ذلك المساعدة على تحاشي الضغوط السياسية المحلية أحياناً.

ومن الواضح أننا لسنا المتطوعين المتمتعين بالوعي الحضري دون غيرنا. فعشرات الألوف من المتطوعين يعملون في المناطق الحضرية، سواء من خلال منظمات الخدمات أو

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطى الكلمة الآن للسيدة ليثا موسيمي - أوغانا، رئيسة المركز الأفريقي للتمكين والجنسانية والدعوة.

السيدة موسيمي - أوغانا (المركز الأفريقي للتمكين والجنسانية والدعوة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أهنيء رئيس الجمعية العامة وأعضاء المكتب الآخرين على التوجيه الناجح لهذه الدورة الاستثنائية عن اسطنبول + ٥ على نحو ممتاز. وفي هذا الأسبوع، تكون قد انقضت خمس سنوات على اشتراكنا في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، الذي عُقد في اسطنبول، تركيا. ولا يزال أماننا الكثير مما يجب أن نحققه، فهناك ١٠٠ مليون نسمة في العالم، ومعظمهم من النساء، يعيشون دون مأوى على الإطلاق، كما أن هناك ما يقرب من ٧٠ مليون طفل يعيشون في الشوارع فضلا عن ملايين عديدة من اللاجئين والمشردين داخليا.

ونجتمع هنا هذا الأسبوع لا لكي نستعرض التقدم الذي أحرزناه منذ اسطنبول ولكي نقيم المدى الذي قطعناه في تحقيق الأغراض والأهداف التي رسمناها لأنفسنا في اسطنبول فحسب، بل أيضا لكي نتشاطر خبراتنا وأفضل ممارساتنا ومنجزاتنا والدروس التي استفدناها والمشاكل التي صادفناها والفجوات التي تعرفنا عليها، ولكي نفكر في العقبات التي واجهناها على الطريق من اسطنبول. وبعد خمس سنوات من تنفيذ جدول أعمال الموئل، فإننا الآن في وضع أفضل يسمح لنا برسم السبل التي تمكننا من التعجيل بتنفيذ ذلك الجدول. وسيتطلب تحقيق أهداف وأغراض مؤتمر الموئل الثاني التزاما مجددا نظرا لما نواجهه من تحديات ومشاكل جديدة في أفريقيا، مثل تزايد الفقر ووباء فيروس نقص المناعة البشري وعبء الديون والعولمة وسوء البنية التحتية في الريف، ضمن قضايا أخرى. فضلا عن ذلك، لا تزال الكوارث الموجودة والجديدة التي صنعها الإنسان

الأفراد والجماعات. وكثير من العلل التي تنتاب المناطق الحضرية حالياً يمكن التخفيف منها أو حتى إزالتها إذا اتسمت هذه القرارات والاتجاهات والسلوكيات بدرجة أكبر من التضامن. ويمكن أن يكون التطوع فعالاً في المساعدة على تعزيز معايير التضامن والتبادلية التي تعد ضرورية لاستقرار المجتمعات المحلية. وبإيجاز، يمكن أن يبني التطوع أساساً لتشييد مدن ترعى أهلها.

ويجدر بنا جميعاً كمعنيين بالأوضاع في مناطق اليوم الحضرية المتزايدة الاكتظاظ أن نرث ونسلم بحقيقة التطوع، وهي أنه لبّ التنمية. ونستطيع أن نقدر بعض الجهود المبذولة من قبيل المشاريع التي تجري بالتعاون بين مدينة ومدينة بوصفها نوعاً من التطوع، نوعاً يتيح للناس العاديين أن يصبحوا دبلوماسيين ومستشارين ومتعلمين. ونعرف أن الأفراد حين يتركون البيت ليتطوعوا في بلدان أو مدن أخرى يعودون في نهاية المطاف، ويعودون بتصورات ومهارات جديدة. وهم يعززون مجتمعاتهم المحلية لا بمجرد تطبيق القدرات الجديدة، بل أيضاً ببث روح التطوع في هذه المجتمعات.

وختاماً، أرجو أن تأذن لي الجمعية العامة بالاستعانة بجيلة من حيل التسويق. وأود أن أدعو المندوبين إلى تناول نسخة من منشور جديد تماماً يصدره برنامج متطوعي الأمم المتحدة في هذه الدورة الاستثنائية. ومن المناسب أنه يُطلق عليه المدن التي ترعى أهلها، وهو متاح بجانب قاعة الجمعية العامة. وسيجدون فيه طائفة عريضة من الأمثلة على ما يمكن لفرادى المتطوعين إنجازه. وتروي هذه الورقة القصة الكاملة لما حققه متطوعو الأمم المتحدة لتحسين الأوضاع في المدن منذ مؤتمر اسطنبول. ونرى أن هذه القصة، قصة العمل التطوعي، ولا سيما في هذه السنة الدولية للمتطوعين، من القصص الجديدة تماماً بأن تُروى.

وأخيراً، وجدنا أن من الضروري تعيين مخصصات محددة في الميزانية لتنفيذ القضايا ذات الأولوية في صك بعينه واستدامتها في بيئة تتسم باقتصاد كلي معادٍ.

ويتسنى لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) الآن على نحو أفضل إرشاد الدول الأعضاء إلى أن تبني على بعض الاستراتيجيات المبتكرة وعلى أفضل الممارسات الناتجة عن عملية الاستعراض هذه بغية دفع جدول أعمال الموئل إلى الأمام. وتتضمن هذه الاستراتيجيات والممارسات: الحوار على الصعيد المحلي؛ ولا مركزية السلطة وتحويلها إلى المستويات المحلية، حيث يمكن أن يشارك فيها عدد أكبر من النساء؛ وتكرار أفضل الممارسات؛ واعتماد التدابير الإيجابية؛ وبناء قدرات المجتمعات المحلية والمنظمات القائمة على المجتمع المحلي؛ ومراعاة الفروق بين الجنسين فيما يتعلق بالحكم والميزانيات الوطنية؛ وتدخلات الدعوة الموجهة إلى أصحاب المصالح المتعددين؛ وحملات الحكم السديد والملكية الآمنة للأراضي و ٥٠/٥٠ بحلول عام ٢٠٠٥.

وقد ييسر القرار ١٩٤/٥٥ على شركاء الموئل المشاركة في هذه العملية. ولهذا، لا يمكنني أن أختتم بياني دون أن أشكر رئيس وأعضاء الجمعية على اتخاذ هذا القرار وأن أشجعهم على مواصلة توسيع رقعة مشاركة المجتمع المدني في الأمم المتحدة. والموئل الثاني، الذي سُمي مؤتمر المشاركين، أحرز فتحاً جديداً في تعزيز شراكات جديدة بين أسرة الأمم المتحدة والحكومات والسلطات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص. ومن خلال هذه الشراكة تمكن الموئل من الحصول على دعم عديد من شركائه، ولا سيما الشركاء من المجتمع المدني. ونحن على ثقة بأنه ستجري رعاية هذه الشراكة واستدامتها. وأغتنم الآن هذه الفرصة لكي أؤكد للجمعية دعم منظمتي لجدول أعمال الموئل والتزامها بتنفيذه.

تجعل من هدف الحصول على المأوى الكافي حلماً بعيد المنال، مما يعود بالآثار السلبية على المرأة والطفل. ولذلك، فإن هذا الاستعراض يتيح لنا الفرصة في القرن الحادي والعشرين لكي نلتزم من جديد بتحقيق أهداف الموئل الثاني.

إنني أمثل المركز الأفريقي للتمكين والجنسانية والدعوة، وهو منظمة رائدة في الدعوة إلى المساواة بين الجنسين في هياكل صنع القرار، التي تشمل البرلمانات والسلطات المحلية. ويشارك المركز أيضاً في رصد تنفيذ مختلف صكوك الأمم المتحدة، مثل جدول أعمال الموئل. وقد حددت خمس خطوات يمكن أن تؤدي إلى تنفيذ صكوك الأمم المتحدة وجعلها مفهومة على الصعيد الوطني على نحو ناجح ومنتظم. ونود أن نتشاطر هذه الخطوات مع الجمعية. ونعتقد أنه يمكن لهذه الخطوات أن تسهم في التعجيل بتنفيذ جدول أعمال الموئل.

الخطوة الأولى هي رسم سياسات وطنية جديدة أو استعراض القديم منها، ويواكب ذلك خطط عمل وطنية شاملة لتنفيذ تلك السياسات. وقد وجدنا أن أكثر الخطط نجاحاً كانت الخطط الوطنية التي أعطت الأولوية لقضاياها والتي كان لها أهداف واضحة وأغراض ضخمة وغايات محددة زمنياً وموارد مالية.

والخطوة الثانية مشاركة المجتمع المدني والمجتمعات المحلية على نحو يوازن بين الجنسين في عمليات الأمم المتحدة من مرحلة التحضير إلى مرحلة التنفيذ.

والخطوة الثالثة رفع مستوى مراكز التنسيق أو آليات التنفيذ على الصعيدين الطبيعي والتقني، أو إنشاء إطار جديد لا توجد فيه مراكز تنسيق.

والخطوة الرابعة مراعاة منظور الجنس بغية تخفيض الفروق بين الجنسين في الهياكل الموجودة وإنشاء مؤسسات وعمليات جديدة تتسم بالتوازن بين الجنسين.

والحكومات المحلية. فنحن - أي هؤلاء الأطراف - الذين ننشئ المدن والبلدات. وهذا يجعل من الصعب علينا أن نصدق على نتائج هذه الدورة.

كيف يمكننا وصف هذه الأزمة؟ إن هذا العالم عالم تؤثر فيه العولمة والتعديلات الاقتصادية وخصخصة الخدمات وتصل الدول من مسؤولياتها الاجتماعية تأثيراً كبيراً على الظروف الحرجة لأفقر الناس في سيناريو تسيطر عليه اعتبارات السوق التي تعطي الأولوية في تنفيذ جدول أعمال الممثل. ويبدو أن هذه الأزمة تتميز باستخفاف بعض الحكومات - حكومات تقدر دساتيرها حقوق الإنسان الأساسية وتتكلم عنها أمام الجمعية العامة إلا أنها لا تحرز أي تقدم في الدفاع الواجب عنها. وأعني بذلك الحق في المأوى والحق في الوصول إلى المدن والحق في التملك الآمن للأراضي والحق في الملكية والميراث، الذي يؤثر بشكل خاص على نساء العالم. وعدم الدفاع عن هذه الحقوق الأساسية على الصعيد الدولي يشكل تناقضاً رئيسياً.

ومع ذلك لا تزال المنظمات الاجتماعية، خاصة الأسر والنساء، تناضل للتعامل مع أمور ينبغي أن تكون مسؤوليات اجتماعية تحملها السياسة العامة للدول. إلا أن هناك أنباء سارة. فلقد وضعت بعض الحكومات المحلية سياسة نشطة في هذا المجال.

إننا نواجه حالات حرجة. واسمحوا لي أن أعطي مجرد بضعة أمثلة. ينبغي التشديد على أنه في عالمنا اليوم يوجد ١,٦ مليار نسمة يعيشون في ظروف سكنية غير مستقرة، وينبغي التأكيد على أن ٧٠ في المائة من هؤلاء الناس من النساء. كما يعيش الملايين من الأطفال في الشوارع، وهناك ١,٧ مليار نسمة ليست لديهم مياه صالحة للشرب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة آنا فالو، نائبة رئيس التحالف الدولي للموئل.

السيدة فالو (التحالف الدولي للموئل) (تكلمت بالإسبانية): يود التحالف الدولي للموئل أن يتكلم من خلال باسم المنظمات الاجتماعية التي تبني مدناً وأحياء ومساكن، إلى جانب القدرة على مقاومة النموذج الذي يواصل خنق فقراء العالم: منظمات أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وأمريكا الشمالية وأوروبا. إن المؤتمر الأول للأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الذي عُقد في فانكوفر عام ١٩٧٦، حدد موضوع المأوى والمدن للعالم. ووافق المجتمع الدولي بتوافق الآراء على إحياء الإنتاج الاجتماعي للمأوى وعين الأطراف التي ستفذه. وكانت تلك سنوات اتسمت بالخلافات وبالأحلام وبناء يوطوبيا التغيير.

وبعد عشرين سنة، في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، الذي عُقد في اسطنبول، حان وقت تشاطر الخبرات ومزج كل ما أُنجز بكل ما فيه من تعقيد ووعود لم يوف بها. ومن خلال نضال المنظمات غير الحكومية والقطاعات الاجتماعية العريضة التي تشكلها، وهي كل الجماعات الاجتماعية المنظمة المختلفة والهيئات الأكاديمية والحكومات المحلية والاتحادات العمالية والحركات الشعبية، حصلت تلك المنظمات على اعتراف يتعرض للتحدي في الوقت الراهن.

والآن، في هذه الدورة الاستثنائية لمتابعة الالتزامات التي قطعتها الحكومات، نواجه نكسة رئيسية تتضح، ليس في فحوى الوثيقة الرئيسية المعروضة على الجمعية واللغة الضعيفة التي كتبت بها فحسب، بل وكذلك في التشكيك في المسائل التي نوقشت باستفاضة والتي جرى التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها بين جميع الدول. وهذا يشكل سابقة خطيرة للمجتمع الدولي باستبعاد صوت المجتمع المدني المنظم.

بيئياً وإحقاق حقوق المدن. ونحن في حاجة إلى فهم أنه لا بد من أن يكون الفقر الحضري في لب تصميم الاستدامة نفسه. كما أننا بحاجة لإعطاء معنى جديد إلى التضامن في المجتمع الدولي.

وتوجه عدم المسؤولية حيال التدهور الاجتماعي هو التوجه ذاته الذي نراه فيما يتعلق بالموارد الطبيعية. فعدم المساواة الاجتماعية والتمييز العنصري والجنسي والعرقى وتدهور البيئة وسوء نوعية الحياة للملايين - كل هذه أعراض للنموذج ذاته. وبالتأكيد فإن الوقت ليس وقتاً للاحتفال. إنه وقت نطالب فيه الجمعية العامة بالتفكير بشكل متعمق جداً في هذا التراجع الذي نواجهه. ويجب أن يشمل هذا التفكير جميع الجهات الفاعلة المعنية بالموئل والإسكان والأحياء والمدن

ويتم بناء هذا النهج في كل أنحاء العالم بجهود الملايين من الرجال والنساء الذين مازالوا يؤمنون بضرورة الحفاظ على الأحلام والمثالية وبناء واقع جديد.

إننا سنواصل نضالنا من أجل إحداث التغيير وتكوين عالم أكثر مساواة وصلاحية للسكن، ومن أجل التشجيع على قيام حكومات ديمقراطية مسؤولة وحماية حقوق الأفراد، وسنواصل الدعوة إلى ضرورة تطوير المواطنة النشطة، ولا سيما للنساء اللاتي مازلن تحت مستوى التمثيل السياسي المناسب بينما هن نشطات في الممارسات الاجتماعية اليومية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيد اندرو كايليمبو، الأمين العام للمنظمة الإقليمية الأفريقية التابعة للاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة.

السيد كايليمبو (الأمين العام للمنظمة الأفريقية الإقليمية التابعة للاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة) (تكلم

وليس ذلك كل ما في الأمر. فهناك أيضاً إخلاءات قسرية في كل أنحاء العالم، حتى بالرغم من التوصيات الدولية من الأمم المتحدة التي تقر بأن مثل هذه الأعمال هي انتهاكات لحقوق الإنسان.

علاوة على ذلك، هناك عشرات ملايين البشر يعيشون في أراضي محتلة، والكثيرون منهم شردوا من مدتهم الصغيرة والكبيرة بسبب الحرب أو الاحتلال الأجنبي أو مجرد المضاربة في أراضيهم ومستوطناتهم، حيث لا تحترم حقوقهم الفردية كل هذه الأوضاع تنطوي على معاناة إنسانية وتؤثر في النساء والأطفال بصفة خاصة.

ونظراً لتدهور الحالة الحضرية ووضع الموئل، لدينا بعض المقترحات وسأذكر مجرد بعض منها. هناك حاجة ملحة إلى توفير ميزانيات تعتبر الإسكان ضرورة وحقا أساسيا على قدم المساواة مع الصحة والتعليم. ونحن في حاجة إلى سياسات إعانة شفافة. ويمكن أن تصبح الإعانة أداة تنظيمية لمعالجة التوزيع غير العادل للثروة المركزة في حفنة من الأيدي فحسب. وينبغي أن يوجه جزء كبير من الموارد التي تخصصها البلدان المتقدمة النمو لذلك الغرض. ونحن نطالب بأنظمة رصد يتم الاتفاق عليها بتوافق الآراء في الهيئات الدولية. ولدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور يؤديه بكل بلد في هذا الصدد. وينبغي أن تكون هذه العملية ملموسة بشكل أكبر، ونود الإعراب عن استعدادنا للمشاركة في ذلك بنشاط.

وفي الوقت ذاته من الضروري أن نقر بأنه لن يكون لدينا حكم حقيقي دون الاعتراف بالدور الذي ينبغي أن تؤديه الحكومات المحلية في علاقاتها بالجهات الفاعلة الاجتماعية.

والأولوية الملحة هي للإقلاع عن الكلام والبدء بالعمل معاً نحو تحقيق مستقبل مستدام لمناطق حضرية سليمة

تدفع نحو تحقيق هذه الأهداف وبالتالي نحو إنجاح هذه الدورة الاستثنائية.

ويشكل النمو السكاني السريع أحد أكبر التحديات لشعوب هذا الكوكب لذلك فإن عواقب هذا الأمر على الاستهلاك والإنتاج والأسواق والتعليم والخدمات والبيئة والاستثمار والسلام هي أمور جوهرية بالنسبة لنا جميعاً. وسكان العالم آخذون في التحضر بسرعة تفوق بكثير سرعة نموهم، ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى انحسار الفرص الاقتصادية ونقص الخدمات المتاحة في المناطق الريفية.

كذلك يدفعنا التحضر المتزايد إلى محنة الاستغلال المتزايد للعمالة غير المنظمة وعمالة الطفل والعمل القسري والسخرة. ويطالب اتحاد نقابات العمال بحماية حقوق الإنسان الأساسية للعمال وبوضع حد لاستغلالهم. والسواد الأعظم لهؤلاء العمال بالمدن هم عمال هاجروا من مناطق ريفية من أجل حياة أفضل.

ولدى صناعة البناء قدرة ضخمة على أن تصبح حافظاً رئيسياً للنمو الاقتصادي والعمالة، إلا أنها تتطلب البنية التحتية الواجبة لتحقيق الحماية الكافية لحقوق العمال، وبخاصة من أجل تنظيم الاتحادات. ويحث الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة جميع الحكومات على احترام معايير العمل الأساسية لمنظمة العمل الدولية وجوهر اتفاقيتي منظمة العمل الدولية المعنيتين بحرية تكوين الجمعيات وبالحق في التنظيم والمساومة الجماعية. وتطالب نقابات العمال باحترام وضمأن إعلان منظمة العمل الدولية المعني بالمبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

وينبغي للحكومات أن تنشئ صندوقاً للقضاء على الفقر في المناطق الحضرية لكي يعالج زيادة التحضر والبطالة والتشرد، وبخاصة بين العاملين من صغار السن. ويجب تناول

بالانكليزية): يسهم الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة منذ سنوات عديدة في صياغة وتنفيذ السياسات لتحسين المستوطنات البشرية في إطار التنمية المستدامة لكل أنحاء العالم. ويؤمن الاتحاد الدولي بشدة، ومعه الاتحاد الدولي لعمال البناء والأخشاب، بأن التنفيذ الفعال لقرارات المؤتمر الثاني هو المفتاح لإحداث التغيير. ومنذ انعقاد المؤتمر الثاني قبل خمس سنوات أصبح كثيرون آخرون مشردين بسبب الحرب الأهلية والجفاف والمجاعة واستراتيجيات التنمية غير المستدامة التي اعتمدها حكومات عديدة بغية خفض مستوى الفقر والبطالة.

إن اتحادنا الدولي هو أكبر اتحاد دولي في العالم، إذ يمثل ١٥٥ مليون عضو في ١٤٨ بلداً تمثلها ٢٢١ منظمة منتسبة. ويلتزم الاتحاد منذ زمن بعيد بتأمين العدالة الاجتماعية والاقتصادية للفقراء والمحرومين. ونظراً لتكوين الاتحاد فهو ينظر نظرة عالمية إلى مسألة القضاء على الفقر وتشجيع العمالة وخفض المعاناة الإنسانية، ويسعى من أجل نظام اقتصادي واجتماعي عالمي يستهدف إيجاد موئل أفضل للجميع.

وأثناء مؤتمر المؤتمر الثاني قام الاتحاد الدولي بتذكير الحكومات بأن تقيء وتنشط ظروفاً اقتصادية تمكن الأشخاص العاملين من القدرة على تحمل تكلفة السكن اللائق. وإمكانية الحصول على السكن اللائق هو حق إنساني أساسي يكرسه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وفي إطار استعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال المؤتمر يرى الاتحاد الدولي وحركة نقابات العمال الدولية أن الحريات الإنسانية الأساسية والحد الأدنى من الحقوق في المأوى والغذاء والعمل لا تتجزأ، ويتعهدان بدعم التدابير التي

الذي ينطوي على حق الجميع في العمل والغذاء والتغذية والتعليم والصحة والمأوى. وقد آن الأوان لكي تظهر الحكومات الوطنية والمنظمات المتعددة الأطراف مدى التزامها بمعالجة الحاجة الملحة إلى مستوطنات بشرية مستدامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة

الآن للسيدة شيلا باتل، رئيسة جمعية تعزيز مراكز الموارد المحلية ونساء آسيا وشبكة المأوى.

السيدة باتل (جمعية تعزيز مراكز الموارد المحلية

ونساء آسيا وشبكة المأوى) (تكلمت بالانكليزية): أرحب بهذه الفرصة ويشرفني أن أخطب الجمعية العامة اليوم. وإني أفعل ذلك باسم طائفة من مختلف المنظمات: بصفة أولية عن جمعية تعزيز مراكز الموارد المحلية وماهिला ميلان والاتحاد الوطني لسكان الأحياء الفقيرة، وهي المنظمات الثلاث التي تعمل في ٤٠ مدينة في الهند يبلغ عدد أعضائها حوالي ٤٠٠ ٠٠٠ أسرة. وأحضر إلى هنا أيضا باسم الشبكة الدولية لسكان الأكواخ، وهي شبكة من المنظمات غير الحكومية والمنظمات المتمركزة في المجتمع المحلي، تعمل في ١٢ بلدا في آسيا وأفريقيا. وهناك ممثلون من جنوب أفريقيا وناميبيا وزمبابوي وتايلند والهند حاضرون هنا من أجل أحداث هذا الأسبوع. وجميعنا هنا لكي ندرس ونتفهم لأنفسنا كيف تمثل حكوماتنا مصالحنا في هذه الجمعية. وبعضنا - من ناميبيا وجنوب أفريقيا - يشكل جزءا من وفود حكوماتهم. وهذا يبين السبل المتغيرة لهذه الألفية الجديدة، التي تبدأ فيها شراكات منظمات الشعوب وحكوماتها في تمثيل المصالح في بلداننا.

ويعيش بالفعل في مدنا عدد كبير من الفقراء جدا في بلداننا ونعلم أن هذا العدد سيزداد زيادة ضخمة في العقود القليلة القادمة. وقبل خمس سنوات، التزم المجتمع

تمكين المجتمع المحلي وأنظمة الدعم المستدام ورفع مستوى المهارات وإيجاد العمالة. وينبغي أن تصح برامج التنمية الريفية جزءا من التخطيط الوطني بغية تخفيف ضغوط التحضر. والاستثمار العام والخاص المستهدف بعناية في البنية التحتية، بما فيها الإسكان وتنمية الأراضي، يمكن أن يتيح مساكن حسنة النوعية وزهيدة التكاليف. وينبغي تشجيع مصارف الإسكان، بما فيها مصارف الإقراض، على تقديم قروض بفائدة منخفضة. وينبغي استحداث وتعميم تكنولوجيات مناسبة للإسكان تتكيف وفق خيارات متاحة محليا وموائمة للبيئة مع لمسة من الابتكار. وينبغي تشجيع تعاونيات الإسكان. وينبغي أن تعمل نقابات العمال وغيرها من المنظمات غير الحكومية بالمشاركة مع الحكومات والسلطات المحلية والقطاع الخاص في برامج المأوى الشامل والبنية التحتية وإعادة التأهيل.

وعلىنا أن نشجع بقوة تمكين المرأة. ولا بد من إصلاح الهياكل والمؤسسات التي تديم التمييز القائم على أساس نوع الجنس وعدم المساواة الاجتماعية، ويجب تمكين المرأة من الوصول إلى مصادر المعلومات والموارد المادية والتحكم فيها. ومن الضروري، وبخاصة في البلدان النامية، أن تتخذ التدابير اللازمة لزيادة قدرة المرأة على كسب الدخل الكافي الذي يمكنها من الاعتماد على النفس من الناحية الاقتصادية.

وفضلا عن زيادة المساعدة الإنمائية، يجب على العالم الصناعي أن يفتح أسواقه للسلع والخدمات من البلدان النامية.

وتتيح هذه الدورة الاستثنائية الفرصة للمطالبة بالتزام محدد من البلدان لكي تحسن المستوطنات البشرية. وترجو مجموعة نقابات العمال الدولية أن يتضمن الالتزام بحقوق الإنسان الذي تعنتقه بلدان كثيرة الحق في الأمن البشري،

المنظمة، التي لم ينقض على إنشائها إلا خمس سنوات، لديها القدرة على بيان كثير من الممارسات المبتكرة التي تأخذ بها كل من الحكومات الوطنية والمحلية ووكالات التنمية عندما تعمل في شراكات من أجل تحسين حالة المدن في المستقبل.

إن المعرفة قوة في هذه الألفية، وقد بدأ أعضاء الاتحاد يبحثون عن الطرق التي يمكن بمقتضاها للمعلومات التي يجمعونها بالنيابة عن مجتمعاتهم المحلية أن تصبح أساسا لحوارهم مع حكوماتهم. ورسالتنا هي أننا نود أن نتذكر حكوماتنا أن الفقراء أنفسهم هم الذين صمموا وشيدوا ومولوا معظم الإسكان الموجود في العالم الآن. ورسالة المستقبل هي تهذيب هذا الإسكان تدريجيا وتحسينه وإيجاد الحوافز تشجيعا للمجتمعات المحلية على تحسين أداء ما تضطلع به بالفعل. وليس صالحا فرض القيود وإقامة الحواجز وجعل ما يضطلعون به أمرا غير مشروع.

والموئل جدول أعمال الأفراد. فهل يمكن للحكومات الوطنية وللملتزمين بالمساعدة على تحقيق التنمية أن يدعموا المجتمعات المحلية بحيث تتوصل إلى موئل يعمل من أجل الفقراء؟ أم أننا سنواصل جميعا رؤية الحكومات وهي تسيّر جدول أعمال التنمية التابع للموئل وتجعل المجتمعات المحلية مواضيع للتنمية؟ نرجو ألا يحدث ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن للسيدة لارا بيانكو، نائبة رئيس شبكة المرأة والمأوى، منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

السيدة بيانكو (منظمة شبكة النساء والمأوى، منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي) (تكلمت بالإسبانية): قالت النساء الكولومبيات المشاركات في جلسات الاستماع العلنية في مفاوضات السلام التي عقدت في سان فينسينتي ديل كاغوان في حزيران/يونيه من العام الماضي إنهن يرغبن في أن يعشن، ويحلمن ويمتتن في عمر الشيخوخة. سأستخدم هذه

الدولي والحكومات الوطنية التزاما صارما في اسطنبول بمساعدة المدن على التغلب على التحدي المزيج لكفالة تنمية المدن - محركات نمونا الاقتصادي - مع الالتزام بالإنصاف وتحقيق العدالة الاجتماعية للجميع. ومع ذلك، تشير الدلائل من مدن كثيرة في جميع أنحاء العالم اليوم إلى أن معظم المدن لا تزال عاجزة عن التحكم في الأعداد المتزايدة من مواطنيها الذين يسكنون في الأحياء الفقيرة وفي المستوطنات غير الرسمية. ولا بد لنا من إيجاد مخرج من هذه الأزمة.

وتحاول المجتمعات المحلية التي تشكل جزءا من الشبكة الدولية لسكان الأكواخ، وأعضاء الاتحاد من كل هذه البلدان، إيجاد حلول لهم، راجين أن تعمل حكوماتهم بالشراكة معهم، وذلك بدلا من الانتظار ريثما تتخذ الحكومات بعض الإجراءات من أجل الفقراء. وقد بدأت هذه المجتمعات وهؤلاء الأعضاء بإيجاد السبل لإسكان أنفسهم وإنشاء بنية تحتية تخدمهم. ونعلم أن هذين الأمرين أهم شبكتي أمان بالنسبة للفقراء للبقاء في المدن اليوم. ولما كان الفقراء يهاجرون أكثر فأكثر إلى المدن - وكثير منهم سيكونون شديد الفقر - فإن الاستجابة لذلك بالإخلاء أو الإزالة أو سلب المجتمعات المحلية حقها في العيش في المدن ستصبح استجابة غير صالحة، بل وتؤدي إلى الانتكاس على نحو متزايد. ونرجو أن نرى خلال هذا الأسبوع هذه النهج وقد تضاءلت بشدة، بل وتوقفت بالفعل. وما تسعى إليه المجتمعات المحلية الأعضاء في الشبكة الدولية لسكان الأكواخ هو إيجاد حلول تخدم المدن والمجتمعات المحلية واستكشاف سبل نقل أوجه النجاح في بعض المدن إلى مدن أخرى على نحو سريع.

والشبكة الدولية لسكان الأكواخ منظمة جديدة ووليدة ونموذج للعالم المتغير الذي نعيش فيه. فحتى أشد الناس فقرا يدركون اليوم ضرورة الارتباط العالمي. وهذه

الصراع المسلح والعنف الاجتماعي، ومقاومة النموذج الليبرالي الجديد والسياسات الاقتصادية التي تفترض أن التهميش والجوع لا يؤثران على بشر حقيقيين، ولكنهما موجودان في نماذج تسمح بتأجيل الحل.

بماذا تحكم النساء؟ إن الطريق أمامنا طويل، غير أننا نحن نساء ورجال اليوم، نستطيع أن نتأكد من أن بناتنا وصبياننا بإمكانهم أن يتمتعوا بالحقوق التي يدعو إليها برنامج عمل المئتين: أي الحق في التمتع بالحقوق؛ وإمكانية الوصول إلى المسكن والتحكم به وأمنه، والوصول إلى الأرض والممتلكات، والمشاركة العادلة في اتخاذ القرار على كافة المستويات؛ وحق الحياة بدون عنف. لهذا السبب، نحث الحكومات على أن تعي النكسات وحقيقة أن المبادئ المعلنة في برنامج عمل المئتين لم توضع موضع التنفيذ - وهي المبادئ التي لا يمكن الاستغناء عنها لضمان نوعية حياة نرغبها ونطالب بها.

إننا نلحم بمدن مستدامة ومنصفة للنساء - أي المدن التي توفر مساكنها إمكانية حقيقية لمستوى عال للحياة. إننا نطالب بامتلاك مساكننا، أو على الأقل أن نكون على ثقة من عدم تسبب الصراع، أو الحكومة أو الزوج بإخلائنا - سواء كان ذلك قانونياً أم لا - أو عائلة الزوج. نلحم بمدن لنا الحق فيها وبالسير بحرية، وبأن تكون لنا حقوق، وأن نعبر فيها عن آرائنا ونشارك في اتخاذ القرارات الأكثر أهمية لنا ولجتمعاتنا المحلية ولأجيال المستقبل. نلحم بمدن صممت من أجلنا، نستطيع أن نعمل فيها على قدم المساواة مع الرجال، حيث نكون على ثقة من أن بناتنا وصبياننا ستمتع برعايتهم بشكل مناسب عند غيابنا عنهم، لأن الحكومة تركز مواردها لتوفير عناية وتعليم جيد للجيل الناشئ.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

الجملة البسيطة بل والقوية كي أصف باختصار النتائج التي توصلت إليها قبل أسابيع قليلة في بوغوتا نساء أمريكا اللاتينية من ائتلاف المئتين الدولي، وشبكة النساء من أجل السلام، وشبكة التعليم الشعبية، التي أمثلها اليوم.

ماذا يعني أن تعيش المرأة؟ المرأة لا ترغب في مجرد أن تعيش في فقر وإقصاء وصراع والمرأة فقيرة لأننا ما زلنا لا نملك إمكانية الوصول إلى الخدمات، ليس لدينا حرية الوصول أو السيطرة، أو الأمن فيما يتعلق بالموارد التي نحتاجها للعيش في وضع اجتماعي شريف.

ولكل رجل يمضي حياته فقيراً هناك خمس نساء في نفس الحالة. وهناك سبعون في المائة من ١,٦ مليون من الذين يعيشون في أحوال اجتماعية بائسة هم من النساء، وتفيد التقديرات بأن النساء يملكن ١ في المائة من كل الممتلكات في العالم.

وُستثنى النساء من المجالس والحكومات المركزية والمحلية. ونحن نتأثر بالصراعات والعنف طوال حياتنا. وإننا مسؤولات عن رفاهية العائلة - أي الأطفال، والمسنين، والجرحى وضحايا الحرب - بدون أية شروط أو أية كلمة تشجيعية، لأن ذلك "لا يستوجب الذكر".

وفي عام ٢٠٠٠ لم تشغل النساء سوى ١٤ في المائة من المناصب الوزارية؛ و ١٤ في المائة فحسب من الممثلين في المجالس النيابية كانوا من النساء؛ و ١٥ في المائة فقط من الممثلين في مجالس الشيوخ؛ و ٧ في المائة من رؤساء البلديات والمسؤولين المحليين كانوا من النساء. وإضافة إلى ذلك، تشكل النساء ما بين ٦٠ و ٧٠ في المائة من السكان المشردين في العالم كله.

وبسبب ذلك قررنا أن نكون أنفسنا أطرافاً فاعلة. إننا أدوات متنوعة في التغيير الاجتماعي، ونعيد حياة نسيج المجتمع من جديد. ونحن نمثل أهم شكل من أشكال مقاومة

وينبغي جعل الحكم مقبولاً بشكل أكبر لدى الشباب بغية ضمان مشاركتهم الواسعة. ونحن بصفتنا شباباً، ندرك بأن هناك سوء فهم كبير بين الشباب حيال برنامج عمل المؤئل، والمؤئل ٢١. ونحن ندرك أنه من أجل تطوير وصيانة بيئة مناسبة للأجيال في الحاضر والمستقبل فإنه من الأهمية بمكان رفع مستوى الوعي بين الشباب بالنسبة لمسألة التنمية المستدامة الهامة. وهناك أيضاً حاجة إلى قيام حوار بين الشباب والحكومات من أجل رفع مستوى الوعي بين الهيئات والمؤسسات الحكومية حول قضايا الشباب. ونعتقد أن هذا الأمر سيمكن حكوماتنا من تلبية شواغل الشباب وحل مشاكلهم بصورة واقعية وفي إيجاد بيئة يمكن فيها رؤية وإدراك إمكانيات الشباب الحقيقية.

إننا نشعر بالقلق العميق لعدم إشارة إعلان المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة بشكل جوهري إلى مفهومي الاستدامة والعدالة بين الأجيال. وهو لا يعترف بحقوق ومصالح شباب اليوم وأجيال المستقبل. ولدينا الانطباع بأن روح مؤتمر اسطنبول في قبول الشباب كشركاء أساسيين في تحقيق أهداف المؤئل قد ضعفت.

ومناسبة هذه الدورة الاستثنائية، نود، بصفتنا شباباً، أن نذكر حكوماتنا بالوعود التي قطعناها خلال مؤتمر المؤئل الثاني وندعوها إلى تنفيذ التزاماتها بالبنود المتعلقة بالشباب في برنامج عمل المؤئل. ونريد أن نسترعي انتباه الحكومات إلى حقيقة أن مبدأ ٢١ في إعلان ريو والفقرة ١٢٠ من برنامج عمل المؤئل يؤكدان على أهمية تمكين الشباب من القيام بدور نشط وخلاق في بناء مستوطنات بشرية مستدامة. ومن المهم الاعتراف الكامل بدور الشباب في تحقيق معيشة مستدامة وإنشاء الآليات لاستخدام كامل إمكانياتهم.

ونحن ندرك دورنا، بصفتنا شباباً، في تحقيق مستوطنات بشرية مستدامة، ولنلزم أنفسنا بالوفاء

ونرغب نحن النساء، في أن نموت بسبب الشيخوخة، لأنه لن تكون هناك صراعات أو أسلحة لقتلنا، ولأن الأموال التي يمكن أن توفرها الحكومات من النفقات العسكرية ستستخدم في برامج التعليم والصحة والإسكان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة ياسمين أويار، نائبة رئيس منظمة الشباب من أجل المؤئل.

السيدة أويار (منظمة الشباب من أجل المؤئل) (تكلمت بالانكليزية): اسمي ياسمين أويار. أنا من تركيا، وأمثل منظمة الشباب للمؤئل الدولي، وهي منظمة غير حكومية، لا تبغي الربح، وشبكة شباب دولية مفتوحة باب العضوية. والشبكة التي أسست في عام ١٩٩٥ بمشاركة أكثر من ٢٠٠ منظمة شبابية من خلفيات متنوعة، تعمل على رفع مستوى الوعي حيال برنامج عمل المؤئل، والمؤئل ٢١، بالإضافة إلى تعزيز منظور الشباب في تنفيذهما.

يشكل الشباب والأطفال أكثر من نصف سكان العالم. وحيث أنهم يعيشون في مناطق غالباً ما تكون حضرية، فهم يمثلون أكبر مجموعة تتأثر سلباً بأنماط التنمية الحضرية غير المستدامة. ومع ذلك، علينا أن نتذكر أن حيوية الشباب، وقدراتهم الخلاقة، ومثالياتهم، وعاطفتهم لها إمكانية المساعدة في التغلب على المشاكل التي نواجهها اليوم والتي سنواجهها غداً.

وبالرغم من أن الشباب مقبولين كشركاء أساسيين في تنفيذ برنامج عمل المؤئل، فإن مشاركة الشباب في عملية اتخاذ القرار لم تكن فعالة بشكل كاف. ونحن ندعو الحكومات والشركاء الآخرين إلى تكثيف جهودهم لتعزيز دور الشباب في عمليات صنع القرار. وينبغي تطوير التعاون بدرجة أكبر بين الشباب، ومنظمات المجتمع المدني والحكومات على كافة المستويات من خلال إنشاء ودعم جمعيات ومجالس نيابية للشباب.

قال رئيس جمهورية أذربيجان، السيد حيدر علييف في بيانه الافتتاحي في المحادثات عن قرب التي جرت بين أرمينيا وأذربيجان برعاية الرئاسة المشتركة لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والتي حصلت في كي وست، فلوريدا، بتاريخ ٣ نيسان/أبريل من هذا العام ما يلي:

”وقد شنت القوات المسلحة الأرمينية عقب احتلالها لناغورني كاراباخ عمليات عسكرية تجاوزت حدود هذه المنطقة حيث احتلت سبع مناطق إدارية ضخمة أخرى تابعة لأذربيجان.

”وهكذا استولت القوات المسلحة الأرمينية بحلول عام ١٩٩٣ على ٢٠ في المائة من أراضي أذربيجان، وهي لا تزال تحتلها حتى الآن. وقد تعرضت هذه المناطق لعمليات دمار ونهب كاملين وسويت منشآتها بالأرض. فقد دمر ما يزيد على ٩٠٠ بلدة كبيرة وصغيرة ونحو ٦٠٠ مدرسة و ٢٥٠ مؤسسة طبية وجميع المتاحف والمعالم التاريخية والثقافية.

”وقد لقي ما يزيد على ٣٠ ألف مواطن أذربيجاني مصرعهم خلال النزاع، وجرح أكثر من ٢٠٠ ألف وأصيبوا بعاها، ووقع آلاف آخرون في الأسر أو أخذوا رهائن أو باتوا في عداد المفقودين. وقد حرم زهاء مليون أذربيجاني، أي ما يشكل ثمن عدد سكان البلد، من أراضيهم وهم يعيشون للعام التاسع في خيم في ظروف لا تطاق. وقد وُلد داخل هذه الخيم جيل جديد“. (A/56/62، الصفحة ٣)

وحيث أننا بصدد مناقشة الموضوع المباشر في نقاشنا في هذه الدورة الاستثنائية ألا وهو - المدن والمستوطنات -

ممسؤولياتنا. ونطلب من حكوماتنا، كمنصحين مخلصين لنا وكشركاء، المشاركة في جهودنا لتحقيق هذا الهدف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة البنود ٨ و ٩ و ١٠ من جدول الأعمال. أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد.

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): أود التكلم ممارسة لحق الرد بالنسبة للبيان الذي ألقاه ممثل أرمينيا في ختام الجلسة العامة الرابعة أمس.

أولاً، إني مضطر لأن أشكره لإلقاء الضوء على الصراع في منطقة ناغورني كاراباخ وحولها من جمهورية أذربيجان، وإشارته إلى مقدار الضرر والدمار الهائل في الأراضي التي يملكها بلدي. الواضح أن الجميع على علم بأن ذلك لم يكن نتيجة كارثة طبيعية بل بسبب غزو عسكري لدولة أذربيجان ذات السيادة. وفي هذا السياق، أصادق تماماً على ما قاله بأن المجتمع الدولي يعي هوية المعتدي الحقيقي.

وعلاوة على ذلك، تم تناول مسألة الأراضي الأذربيجانية المحتلة في قرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)، التي أكدت مجدداً تأكيداً قاطعاً على سيادة وسلامة أراضي بلدي، وطالبت بالانسحاب الفوري، والكامل وغير المشروط لقوات الاحتلال من جميع الأراضي المحتلة.

أما بالنسبة لعلاقة هذه المشكلة بولاية هذه الدورة الاستثنائية، فمن المؤسف أن يكون ممثل أرمينيا مضلل بعض الشيء في فهمه للقضية. وغني عن القول إنه لا يمكن تحقيق برنامج عمل الممثل بدون استعادة السلام في كل منطقة في العالم. وتناضل أذربيجان من أجل سلام عادل ودائم في المنطقة، ولكن ليس بإهمال على مصالحها الوطنية. لذلك يجب عدم تجاهل الحقيقة.

وكما ذكر في البيان الذي أدلى به رئيس وفدنا في الدورة الاستثنائية المتعلقة بالمستوطنات البشرية، فإنه نتيجة للحصار المستمر الذي فرضته أذربيجان، فإنه لم يتم حل المشاكل العديدة التي يعاني منها السكان المرحلون من تلك البلد. فلقد ترك مئات الآلاف من مواطنينا أملاكهم، ومنازلهم ومدخراتهم في أذربيجان، ولم يستلموا أية تعويضات. وترك الأرمينيون ما يزيد على ٩٢ ٠٠٠ منزل وشقة في أذربيجان. ولم تحصل غالبية مواطنينا على أية تعويضات من الحكومة الأذربيجانية. وأبدت الحكومة الأرمينية من جانبها حسن نية وخصصت ١١٠ ملايين دولار كتعويضات لأولئك الأذربيجانيين الذين غادروا أرمينيا.

وكما ذكر أمس، ونتيجة لعدوان أذربيجان، تم تدمير وتضرر مئات الآلاف من المنازل، والمراكز الطبية والتعليمية، والطرق وأنابيب المياه. ووافقت الحكومة الأرمينية، مؤخرا على مشاريع إسكان للسكان الذين عانوا من الصراع العرقي في الفترة من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٢ وإعادة تأهيل الأراضي الحدودية لجمهورية أرمينيا بعد الصراع. والأهداف الرئيسية للمشاريع هي إعادة توطين تأهيل الآلاف من الأشخاص المشردين الذين طردوا بالقوة من أراضيهم بعد احتلال أذربيجان لمنطقة أرتزفاشين، ولأكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ، أصبحوا ضحايا للصراع العرقي

إن حق السكن الملائم منصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨. وتستمر حكومتنا في إيلاء اهتمام جدي للموضوع وإننا نجتمع هنا لإيجاد حلول لمشكلة توفير سكن ملائم وتعزيز مستوى التعاون الدولي في المسائل المتعلقة بالمستوطنات البشرية والتنمية المستدامة. وفي هذا السياق، نود أن ننصح بقوة زملائنا الأذربيجانيين بأن

أود أن أعرف أعضاء هذه الهيئة بمصير إحدى المدن المحتلة في أذربيجان: مدينة أغدام.

لقد استشهدت صحيفة نيويورك تايمز في ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠١ بكلام السفير كاري كافانو، الرئيس الأمريكي المشارك في مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعنية بالصراع بين أرمينيا وأذربيجان. وفي حديثه عن الوضع الحالي لتلك المدينة المحتلة، قدم وصفا واضحا بل وقاتلا: "حولت إلى أكبر مخزن للأدوات المتزلية ومواد البناء على هذا الكوكب". وهذا كلام دبلوماسي لحقيقة أن هذه المدينة الأذربيجانية قد سلبها ونهبها الأرمينيون بشكل كامل حتى آخر إطار نافذة، وحتى آخر لبنة، وآخر مفصل باب ومسمار.

السيد كوتشاريان (أرمينيا) (تكلم بالانكليزية): إننا مضطرون لأن نتكلم للمرة الثانية ممارسة لحقنا في الرد، ومرة أخرى، وأكد مجددا موقفنا من الموضوع الذي أثاره وفد أذربيجان.

كما عبر مسؤولون رفيعو المستوى من بلادي في مناسبات متعددة، متمسك أرمينيا بإيجاد حل شامل للصراع في ناغورني كاراباخ في إطار مجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمشاركة جميع الأطراف المعنية. أما بالنسبة لقرارات الأمم المتحدة، فلإنني أود بمجرد توضيح الحقيقة وهي أنها لا تشير إلى أرمينيا.

نأسف لقيام وفد أذربيجان مجددا بإظهار عدم توفر الإرادة السياسية، وتعزيز انعدام الثقة والعداوة تجاه أرمينيا، كما يسيء بشدة تفسير دورها ومسؤوليتها حيال إيجاد حل نهائي لمسألة ناغورني كاراباخ. وللأسف، لقد أصبح تزييف الحقائق هو الأسلوب والتصرف المعتاد جدا لأذربيجان في العديد من المحافل.

استمعت اللجنة إلى عروض ممتازة قدمت أمثلة ملموسة عن كيفية تنفيذ جدول أعمال المؤهل في ١٦ بلداً من كل المناطق. ومناقشاتنا كانت على مستوى عالٍ، وكانت حية جداً. وخلال اجتماعنا الأول، بشأن الإسكان والخدمات الأساسية، ثمكنا من أن نرى كيف أن سياسة الإسكان في جنوب أفريقيا، عن طريق استثمار عام مستدام يكمل المشاركة من طوائف المجتمع، كانت تعمل الحق في الحصول على المسكن الملائم. ونظرنا في برامج مصر للإسكان الاجتماعي الواسع النطاق وللإستراتيجيات الإنمائية التي وضعتها بعض المدن المصرية مثل الأقصر والإسماعيلية. وتلك الإستراتيجيات تعترف بالدور الرئيسي للشركاء من المجتمع والقطاع الخاص. ودرسنا البرنامج المتكامل لتحسين المناطق الفقيرة من مدين، بكولومبيا، وبرنامج إعادة البناء في داكار، بالسنغال.

وفيما يتعلق بالحصول على الخدمات الأساسية، استمعنا إلى سرد للأعمال الجادة التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية الهندية في توفير الخدمات الصحية المناسبة في المناطق الفقيرة من بومباي وبنغلور وبيون.

ورأينا أن الهدف الرئيسي لجدول أعمال المؤهل، وهو توفير المأوى الكافي للجميع، أكثر من مجرد شعار. سواء عن طريق تحسين الأحياء القائمة أو عن طريق بناء وحدات سكنية جديدة، وذلك الهدف يتبع الآن في بلدان كثيرة.

وفي اجتماعنا الثاني، رأينا كيف أن مدناً مختلفة مثل دار السلام، واستكهولم، وتشينغدو وكاتوفيس قامت منذ ١٩٩٦ بمجهود مصممة لتحسين البيئة الحضرية. ولاحظنا النجاح المؤثر والتنفيذ الفعال للمبادئ الأساسية لجدول أعمال المؤهل عن طريق إدارة كاملة للبيئة المحلية تقوم على الشراكة.

يركزوا بشكل أكبر على برنامج عمل هذه الدورة الهامة ويقدموا مساهمتهم الإيجابية لعملنا.

السيد علييف (أذربيجان) (تكلم بالانكليزية): مرة أخرى، قام الممثل الأرميني بمحاولة لتضليل الجمعية العامة. وسمحوا لي بأن أقدم مثالا واحداً. أمامي نص قرار مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣)، الذي ينص على ما يلي:

”إن مجلس الأمن،

...”

”إذ يعرب عن بالغ قلقه لتدهور العلاقات بين جمهورية أرمينيا والجمهورية الأذربيجانية“.

(الفقرة الثالثة من الديباجة)

هذا مثال واضح على إشارة إلى أرمينيا كجزء من الصراع في وثيقة للأمم المتحدة، أو بالتحديد لمجلس الأمن. وعلاوة على ذلك، استُخدمت صيغة مشابهة في قرار الجمعية العامة ١٣/٤٩ الصادر عام ١٩٩٤.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى عرض شفوي يقدمه رئيس اللجنة المواضيعية، سعادة السيد صلاح الدين بلعيد ممثل تونس، وأعطيه الكلمة.

السيد بلعيد (تونس)، رئيس اللجنة المواضيعية (تكلم بالفرنسية): لقد كان من دواعي الشرف والامتياز لي أن أكون رئيساً للجنة المواضيعية لهذه الدورة الاستثنائية بشأن تنفيذ جدول أعمال المؤهل. لقد كان إنشاء تلك اللجنة ابتكاراً رائعاً في عمل الجمعية العامة، وأعتقد أن بوسعي القول إن اللجنة اضطلعت بعملها إلى حد الكمال وحققت هدفها تحقيقاً تاماً: ألا وهو توفير سجل تاريخي انتقائي استقرائي للمستوطنات البشرية وتنفيذ جدول أعمال المؤهل منذ مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، الذي عُقد في اسطنبول.

المديني، وعلى دراسة الدور المقبل للمناطق الحضرية والهيكل المؤسسية المطلوبة لكفالة المزيد من التنمية الحضرية المتناسقة.

إن نيجيريا بلد اتحادي مكون من ٣٦ ولاية و ٧٧٤ حكومة محلية؛ وقد بدأ منذ ١٩٩٩ عملية مراجعة لتشريعته لتشجيع على المشاركة والقضاء على الفساد وتعزيز الحكم السليم. وفي آخر نيسان/أبريل، بدأت الحكومة حملة وطنية بشأن الحكم الحضري السليم، بدعم من مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية.

وتتبع دينامية مدينة برشلونه، ثاني أكبر مدن أسبانيا، من الشراكات القوية بين القطاعين العام والخاص ومن التطبيق المنهجي للامركزية في المسؤوليات والموارد. وتستخدم تلك اللامركزية مبدأ الانتساب، الذي ينبغي أن يكون جوهر أية سياسة لتحقيق اللامركزية.

وتوضح هذه التجارب أن التزامات اسطنبول نحو الحكم الحضري لم تظل حبرا على ورق. وحتى إذا لم يكن لدينا حتى الآن تعريف وحيد مشترك للحكم السليم فهذا لا يعني أنه لا يوجد تعريف في الحقيقة.

لقد تناول اجتماعنا الأخير موضوع القضاء على الفقر المتعدد القطاعات، وخاصة بأبعاده الحضرية والإسكانية. كذلك سنحت لنا فرصة لدراسة حالات من ثلاث قارات مختلفة.

ولقد وضح لنا نموذج تايلند أهمية الحوافز المالية والشراكات بين الحكومات والمنظمات الأهلية. إذ يمنح صندوق التنمية الاجتماعية في تايلند قروضا لتمكين المواطنين الأقل حظا من كسر حلقة الفقر المفرغة.

وفي بيرو، وضعت بلدية فيا السلفادور خطة طويلة الأجل للتنمية تشرك بشكل وثيق منظمات غير حكومية تمثل

وفي دار السلام، تعمل السلطات مع المواطنين لضمان استدامة المدينة، بتحسين ظروف معيشة السكان بطريقة ملموسة. والدروس المستفادة تتشاطر الآن مع مدن أخرى في أنحاء البلاد.

واستكهو لم بدورها، تستهدف زيادة كثافة نسيجها الحضري وتحسين شبكة مواصلاتها العامة لتضمن أن تكون التنمية متوائمة مع البيئة.

وفي الصين، جددت تشينغدو بيئتها تجديدا كاملا عن طريق مشروعها لنهري فو ونان. ولكي تساهم تشينغدو في المحاولة العالمية لخفض الانبعاثات الضارة وتعزيز تبادل الخبرات في ذلك المجال، نظمت "يوما بدون سيارات" خلال الاجتماع التحضري لاسطنبول + ٥ الذي ركز على أفضل الممارسات.

وبذلت مدينة كاتوفيس البولندية جهودا ملموسة بين المجتمعات لخفض تلوث الهواء والماء، الذي كانت ضحية له خلال وبعد استغلال مناجم الرصاص والزنك في المنطقة.

وكُرس اجتماعنا الثالث لموضوع كانت له أهمية كبرى في السنوات الأخيرة: الحكم الحضري. ورأينا بلدانا سواء في الجنوب أو في الشمال تحاول تحسين الحكم الحضري. وأمكنا استخلاص دروس مثيرة جدا من ممارسات هاتين المجموعتين من البلدان. وفي سانتو أندري وبرازيليا، بالبرازيل، قامت السلطات المحلية ببرامج تكامل اجتماعي طموحة، يشترك فيها السكان أنفسهم حتى في اتخاذ قرارات الميزانية.

وفي ليون، بفرنسا، اختارت المجتمعات المحلية منهجا استراتيجيا بعنوان "الألفية رقم ٣"؛ يوفر خطة للتنمية الشاملة المستدامة للمجال الحضري ذلك. ويقوم هذا النهج على تعزيز المناقشة العامة بين كل عناصر المجتمع

هذا العمل الرائع فحسب بل يزود أيضا كل شركاء المؤئل بالوثائق ذات الصلة التي يمكنهم الاستفادة منها في صياغة جداول أعمالهم الوطنية وتنفيذها. وأنا واثق من أن مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية سيجد الموارد اللازمة لتيسير ذلك، فيستكمل بشكل مفيد السلسلة الرائعة من المطبوعات والتقارير التي تلقيناها هذا الأسبوع.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نظرا لأن اللجنة الجامعة المخصصة لم تستكمل عملها بعد، سوف أعلّق هذه الجلسة الآن، وسنستأنفها عقب اختتام عمل اللجنة الجامعة المخصصة. وسيعلم عن موعد استئناف الجلسة العامة في وقت لاحق، وآمل أن يُعلن عن الموعد في اللجنة الجامعة المخصصة.

عُلقت الجلسة الساعة ١٨/٢٠ واستؤنفت الساعة ١٨/٤٠ من يوم السبت، ٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١.

البنود ٨ و ٩ و ١٠ (تابع) والبنود ١١ من جدول الأعمال

استعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال المؤئل

الإجراءات والمبادرات الأخرى للتغلب على العقبات التي تعترض تنفيذ جدول أعمال المؤئل

إعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة

تقرير اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين (A/S-25/7)

اعتماد الوثيقة الختامية

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أطلب من مقرر اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين،

سكان الأحياء الفقيرة وسكانا فقراء آخرين. واتخذت البلدية أيضا نهجا تشاركيا تجاه ميزانيتها.

أما المغرب فقد بدأ في مشروع رائد في عام ١٩٩٨ لخفض الفقر الحضري في مدن الدار البيضاء ومراكش وطنجة. ويضم هذا المشروع شركاء عديدين من الأصعدة الحلية والوطنية والدولية. وسيظم المغرب أيضا في تشرين الأول/أكتوبر القادر محفلا دوليا بشأن الفقر الحضري لاستخلاص الدروس من التجربة الدولية في هذا المجال، من الشمال والجنوب على حد سواء.

لقد حاولتُ باختصار إنجاز عمل اللجنة الموضوعية، وهي الأولى من نوعها في تاريخ دورات الأمم المتحدة الاستثنائية. وبالتأكيد لم أنقل بالكامل مجمل المناقشات التي أجرتها، أو نوعية الأفلام وشرائط الفيديو التي عرضت عليها، أو الطابع الدينامي للذين خاطبوها، وأرجو من الوزراء والعمداء وقادة المنظمات غير الحكومية والميسرين الذين أسهموا في لجنتنا أن يغفروا لي قصر مدة موجزي. لقد أدى هؤلاء الأشخاص عملا رائعا استفدنا منه جميعا. ولقد أثبتوا مرة أخرى أن الأمم المتحدة أفضل محفل لتبادل الخبرات والممارسات النموذجية. أشكرهم جميعا على جهدهم الجماعي الممتاز. وأود أيضا أن أشكر كل من تكلم في اللجنة على إنجاحها وعلى تيسير مهام المكتب بفضل جدديتهم واحترافهم المهني.

ختاما لكلمتي، أود أن أهنئ مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على تشكيل لجنة موضوعية حسنة التوازن في مثل هذه الفترة القصيرة ويمثل هذه الطريقة البارعة. لقد تجلّى ذلك التوازن في القضايا التي تم تناولها، وفي البلدان المشاركة، وفي هؤلاء الذين يقدمون العروض.

أود أن أختتم كلمتي بالإعراب عن الأمل في أن يفضي عمل لجنتنا إلى وضع تحليل لا يؤدي إلى الحفاظ على

انتقل إلى الوثيقة A/S-25/AC.1/L.1/Add.1. تُدرج عبارة "الثالثة" في الفراغ الأول و "٩" في الفراغ الثاني بالفقرة ١.

وفي الوثيقة A/S-25/AC.1/L.1/Add.2، تُدرج عبارة "الثالثة" في الفراغ الأول و "٩" في الفراغ الثاني بالفقرة ١.

وفي الوثيقة A/S-25/AC.1/L.1/Add.3 تُدرج عبارة "الثالثة" في الفراغ الأول و "٩" في الفراغ الثاني بالفقرة ١.

وفي الوثيقة A/S-25/AC.1/L.1/Add.4 يُحذف العنوان الفرعي "مقدمة" من الإضافتين ٣ و ٤.

ووثيقة جديدة، هي الوثيقة A/S-25/AC.1/L.1/Add.5، تتضمن فاتحة مشروع الإعلان، التي تتضمن الفقرة ١ من الإعلان بصيغتها الواردة في الوثيقة A/S-25/2. وبذلك تصبح الفقرة ٢ السابقة من مشروع الإعلان الفقرة ١، ويتم ترقيم الفقرات التالية طبقاً لذلك.

وتم تقديم ثلاث فقرات جديدة اعتمدها اللجنة المخصصة: الفقرة ٥٣ مكرر، و ٥٣ مكرر ثانياً، و ٥٣ مكرر ثالثاً.

وفي الوثيقة A/S-25/AC.1/L.1، توصي اللجنة الجامعة المخصصة الجمعية العامة باعتماد مشروع تقرير أرفق به مشروع الإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة، بصيغته المنقحة شفويًا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): إذا لم يُقدم اقتراح في إطار المادة ٦٦ من النظام الداخلي، سأعتبر أن الجمعية تقرر ألا تناقش التقرير.

تقرر ذلك.

السيد علي رضا إسماعيل زاده من جمهورية إيران الإسلامية، أن يعرض تقرير اللجنة الجامعة المخصصة.

السيد إسماعيل زاده (جمهورية إيران الإسلامية)، مقرر اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أعرض تقرير اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين، الوارد في الوثائق التالية: A/S-25/AC.1/L.1 والإضافات ١ إلى ٥، و A/S-25/AC.1/L.2.

تذكر الجمعية أن اللجنة المخصصة أنيطت بها مسؤولية إعداد وثيقة لتتظر فيها هذه الدورة الاستثنائية بعنوان "إعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة". ولقد كرست اللجنة المخصصة جلستين لمناقشة عامة لبنود جدول الأعمال الثلاثة الخالية إلى اللجنة المخصصة وكرست جلسة ثالثة وعدداً من الجلسات لمشاورة غير رسمية ولتبادل وجهات النظر بشأن الوثيقة.

وأود أن أعنتم هذه الفرصة فاحتتم التقرير بإضافة معلومات غير واردة في الوثائق المطبوعة المعروضة على الجمعية.

فيما يخص الوثيقة A/S-25/AC.1/L.1، تدرج عبارة "ثلاثة" في الفراغ الأول بالفقرة ٢، وتدرج عبارة "٨" و "٩" في الفراغ الثاني، قبل عبارة "حزيران/يونيه". وتُدرج عبارة "٩" في الفراغ قبل "حزيران/يونيه" بالفقرة ١٤.

وينبغي إضافة الفقرة التالية بعد الفقرة ١٤:

"وفي الجلسة الثالثة المعقودة في ٨ حزيران/يونيه، نظرت اللجنة المخصصة الجامعة في مشروع تقريرها (A/S-25/AC.1/L.1 والإضافة ١)، وفي مشروع قرار طرحه الرئيس في الوثيقة A/S-25/AC.1/L.2. ولقد أدلى ببيانات ممثلو: ...".

في مدينة تل أبيب، فإن الإرهاب في المناطق السكنية - بل في أي مكان - مسألة تثير القلق الدولي. والمجتمع الدولي ينبغي أن يتخذ عملاً متضافراً ضد هذه الجريمة البغيضة.

غير أنني أود أن أسجل تحفظاتنا فيما يتعلق بالفقرات ٥٣ مكرراً، و ٥٣ مكرراً ثانياً و ٥٣ مكرراً ثالثاً.

في الختام، نود أن نعرب لكم، سيدي الرئيس، عن تقديرنا لقيادتكم الحكيمة القديرة.

السيد ساوثويك (الولايات المتحدة الأمريكية)
(تكلم بالانكليزية): أتناول الكلمة شرحاً لموقف.

يسر الولايات المتحدة أن تنضم إلى توافق الآراء بشأن الإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة. وقد عملنا بجد لتحقيق توافق الآراء، لأننا نعتقد أن مهمة الممثل هامة جداً. ولئن كنا نشعر بالسرور للنتائج الموضوعية لوثيقة المؤتمر هذه، بما في ذلك الإشارة إلى الإرهاب، فإننا نأسف غاية الأسف لأنه حدث مرة أخرى إضفاء الطابع السياسي على مؤتمر للأمم المتحدة معني بمسألة مواضيعية هامة، مما سلب المؤتمر من تركيزه وأوضاع بشكل لا مبرر له قدرها هائلاً من الوقت. ونحن نأمل أن يكون بوسعنا، ونحن نعمل معاً، أن نجد في المستقبل طريقة أفضل للقيام بعملنا.

في الختام، اسمحوا لي بأن أعرب عن شكري الخالص لكم، سيدي الرئيس، لجهودكم الابتكارية المتفانية الثابتة لتحقيق توافق الآراء. وينبغي ألا يراود أحداً شك في أن نجاح هذه الدورة يرجع إلى جهودكم.

السيد جمال الدين (مصر) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن تقديره العميق لكم، سيدي الرئيس، لكل الجهود التي بذلتموها لتصلوا بنا إلى هذه الخاتمة الناجحة ولمشاركتم الشخصية في تحقيق هذه النتيجة. ونود أن نسجل باختصار أن التحفظات التي أعرب عنها وفد مصر

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لذلك ستقتصر البيانات على تعليل التصويت. وقد تم توضيح مواقف الوفود فيما يتعلق بتوصية اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين داخل اللجنة. وأود أن أذكر الوفود بأنه، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، تقتصر مدة البيانات المدلى بها تعليلاً للتصويت على عشر دقائق، وينبغي أن تُدلى بها الوفود من مقاعدها.

تشرع الجمعية الآن في البت في مشروع القرار الذي أوصت اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين باعتماده في الوثيقة A/S-25/AC.1/L.2.

مشروع القرار عنوانه "إعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة". ونص مرفق مشروع القرار واردة، في الوقت الحالي، في الوثيقة A/S-25/2 بصيغته المعدلة بالوثيقة A/S-25/AC.1/L.1.

لقد أوصت اللجنة الجامعة المخصصة للدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين باعتماد مشروع القرار هذا.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار؟

اعتمد مشروع القرار (القرار S-25/2).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات تعليلاً للتصويت.

السيد جاكوب (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): انطلاقاً من روح التعاون وحسن النية، والتزاماً منّا بنجاح مؤتمر الممثل، قررت إسرائيل الانضمام إلى توافق الآراء بشأن الإعلان المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة.

ووفدي يرحب بإدراج فقرة في النص تتعلق بالإرهاب الدولي. وكما شوهد الأسبوع الماضي في بلدي،

وفي هذا المجال، لا بد لنا أن نعبر عن شكرنا، بشكل خاص، لمجموعة السبعة والسبعين والصين وتحياتنا للرئيس هذه المجموعة على عمله الهام وجهوده المتواصلة في هذا المجال.

أكرر شكرنا لكم ولكل الذين ساهموا في التوصل إلى هذه النتيجة الناجحة والهامة التي سوف تمثل دليل عمل لنا في مجال المستوطنات البشرية خلال المرحلة القادمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد ميرأفطال (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): أتناول الكلمة لأشكركم، سيدي، وسائر أعضاء المكتب، وأيضا مكتب اللجنة الجامعة، اللذين قام أعضاءهما بعمل جيد جدا في توجيه العملية إلى هذه النقطة.

أود بشكل خاص، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧، أن أشكركم، سيدي، على جهودكم الشخصية في الوصول بهذه الدورة إلى خاتمة ناجحة. لقد كان جهدا جماعيا، ولكن دوركم البارز هو الذي أوصلنا إلى هذه الخاتمة الناجحة. مرة أخرى، أشكركم بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ وأتمنى لكم حياة سعيدة وصحة جيدة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بهذا تكون الجمعية قد اختتمت نظرها في البنود ٨، و ٩، و ١٠، و ١١ من جدول الأعمال.

بيان ختامي من الرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أعيد تأكيد شكري الخالص للجميع على عملهم الشاق في الاستعراض الخمسي لجدول أعمال الموئل. وتسعدي وتسريني بشكل خاص الروح البناءة التعاونية التي سادت طوال

في اسطنبول فيما يتعلق بالفقرة الخاصة بمختلف أشكال الأسر لا تزال قائمة فيما يخص الإعلان الحالي.

السيد البادي (المملكة العربية السعودية) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أهنتكم أنتم والجمعية على انتهاء أعمال الدورة الاستثنائية هذه الهادفة إلى متابعة تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني).

يود وفد المملكة العربية السعودية التأكيد على ما سبق تسجيله من تحفظ في مؤتمر اسطنبول الذي قدمت نسخة منه إلى رئيس هذه الدورة، والمتضمن تحفظ وفد المملكة العربية السعودية عن كل ما ورد في هذه الدورة والإعلان من بنود تتنافى مع الشريعة الإسلامية وأنظمة المملكة العربية السعودية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للتصويت.

أعطي الكلمة للمراقب عن فلسطين.

السيد القدوة (فلسطين) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود أن أعبر عن تقدير وفدي العميق لجهودكم الشخصية فيما يتعلق باعتماد هذا الإعلان الهام بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة، والذي تم إقراره بتوافق الآراء. أود أيضا، بطبيعة الحال، أن أعبر عن تقديرنا العالي لجهود رئيس اللجنة التحضيرية الهامة في هذا المجال أيضا.

نحن سعداء بالنتيجة الإيجابية التي تم التوصل إليها، وسعداء بنجاح الجمعية العامة باتخاذ المواقف اللازمة بشأن كافة القضايا ذات الصلة، وسعداء بأن كل ذلك تم بتوافق الآراء من خلال جهود مكثفة بذلها العديد من الدول الأعضاء.

الدورة الاستثنائية وخلال المفاوضات البالغة الصعوبة بشأن وثيقة الإعلان.

أود أيضا أن أعرب عن شكري للرئيس القدير للجنة الجامعة، السفير غارسيا دوران. الذي اضطر إلى المغادرة قبل اختتام مناقشاتنا. وأعرب عن شكري أيضا لمكتبي اللجنة الجامعة واللجنة المواضيعية.

لقد كانت مهمتنا مهمة صعبة ولكننا أنجزناها. وفي هذه الساعة المتأخرة، سأمتنع عن الإدلاء ببيان طويل، وأتمنى لكل الأعضاء عطلة نهاية أسبوع طيبة.

وصلنا الآن إلى نهاية الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة. وأود أن أدعو الممثلين إلى الوقوف مع التزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

وقف أعضاء الجمعية العامة مع التزام الصمت لمدة دقيقة للصلاة أو التأمل.

اختتام الدورة

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعلن اختتام الدورة الاستثنائية الخامسة والعشرين للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/١٠.